جامعة طنطا

كلية التجارة

الآليات التى انتهجتها الحكومة المصرية فى برامج الحماية الاجتماعية لإحتواء أزمة كورونا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إعداد :

د/ آمال ضيف بسيونى

المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

بحث مقدم الى :

المؤتمر العلمى الخامس بكلية التجارة بعنوان :

أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومى المقترحات والحلول

أبريل ٢٠٢١

مستخلص :

لاشك أن أزمة تفشى فيروس كورونا كان لة تداعياتة الاقتصادية والاجتماعية والصحية على جميع دول العالم وأصابت الاقتصاد الدولى بالركود، فى اطار هذا الوضع المتردى اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الآليات و برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة الأزمة على الفئات الأكثر تضرراً .

لتحقيق ذلك يناقش البحث أربعة محاور أساسية المحور الأول: تداعيات جائحة فيروس كورونا والاجتماعية الاقتصادية، والمحور الثانى تأثير فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة الـ17 ، والمحور الثالث برامج الحماية الاجتماعية ومدى فاعليتها فى تحقيق التنمية المستدامة ، والمحور الرابع الآليات وبرامج الحماية الاجتماعية التى انتهجتها الحكومة لاحتواء فيروس كورونا

اتضح من نتائج الدراسة أن أزمة كورونا كان لها تداعياتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية ليس فى مصر وحدها بل فى جميع دول العالم ، وأن الآليات وبرامج الحماية الاجتماعية التى اتخذتها الحكومة المصرية لإحتواء الأزمة كان لها دور الى حد ما إيجابى لكنة غير كاف ، كما أوضحت الدراسة معاناة القطاع الصحى من ضعف موازنتة ونقص فى الأطقم الطبية

أوصت الدراسة: بضرورة توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية للمستفيدين للقضاء على الفقر كهدف رئيسى للتنمية المستدامة ، والربط بين برامج الحماية الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، والاستثمار فى القطاع الطبى وتنمية العنصر البشرى لمواجهه أى أزمات مستقبلية

الكلمات الافتتاحية :

أزمة كورونا – الحماية الاجتماعية – التنمية المستدامة – المجتمع المدنى – رؤية مستقبلية

Abstract:

There is no doubt that the crisis of the Coronavirus outbreak had its economic, social and health repercussions on all countries of the world and hit the international economy into recession. In the context of this deteriorating situation, the Egyptian government took a package of mechanisms and social protection programs to alleviate the severity of the crisis on the most affected groups.

To achieve this, the research discusses four main axes, the first axis: the social and economic repercussions of the Coronavirus pandemic, the second axis the impact of the Corona virus on the 17 sustainable development goals, the third axis the social protection programs and their effectiveness in achieving sustainable development, and the fourth axis the mechanisms and social protection programs that the government has adopted to contain

It became clear from the results of the study that the Corona crisis had negative economic and social repercussions not only in Egypt, but in all countries of the world, and that the mechanisms and social protection programs that the Egyptian government had taken to contain the crisis had an effective role, but it was not sufficient, as the study showed that the health sector suffered from weakness Balancing and shortage of medical teams.

The study recommended the necessity of expanding the base of social protection for the beneficiaries to eliminate poverty as a main goal of sustainable development, linking social protection programs and structural reforms in order to achieve sustainable development goals, investing in the medical sector and developing the human element to face any future crises.

Keywords:

Corona Crisis, Social Protection, Sustainable Development, Civil Society, Future Vision.

مقدمة

فى ضوء المتغيرات التى مر بها العالم منذ ظهور فيروس كورونا المستجد (COVID -19) وانتشارة بين جميع الدول وكانت تداعياتة كبيرة ومؤثرة على المستويين المحلى والدولى تخطى المعارف والحداثة والتكنولوجيا والأنظمة الصحية فى دول العالم المتقدم ، نشر الرعب فى أوروبا قبل افريقيا منذ انتشاره ليؤكد ارتباط الطبيعة بهذة المستجدات الخطيرة التى تؤدى بحياة الكثير من البشر ومهددة بآمال وطموحات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمختلف دول العالم،

فقد أوضحت أزمة كورونا عن أهمية الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والمعنى بضمان تمتع جميع شعوب العالم بأنماط صحيه جيدة وأثبتت أهمية الإهتمام بالقطاع الطبى وضرورة رفع قدراتة وزيادة مرونتة لمواجهه الأوبئة والأمراض المعدية ومدى ارتباط هذا الهدف وغاياتة بأهداف أخرى متعددة من أهداف التنمية المستدامة كما اثبتت جائحة كورونا أهمية المشاركة المجتمعية ومدى ارتباط ذلك بالمجتمع المدنى وبرامج الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر تضرراً من هذا الوباء .

طبقا لتقرير التنمية المستدامة 2020 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة فان الوباء سيقلص امكانية تحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة مثل القضاء على الفقر و الجوع وضمان الصحة والرفاه وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادى وخاصة فى الدول العربية والأقل نمواً الأمر الذى يزيد من صعوبة تحقيق خطة التنمية "

وطبقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن 81 % من القوة العاملة العالمية متأثرة بالاغلاق الكامل والجزئى لأماكن العمل والأكثر تأثرا بذلك هم العمال بالأجر اليومى والعاملون لحسابهم الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ،

تلك الاوضاع مجتمعة جعلت النظم السياسية فى العالم تسعى للبحث عن علاج لإحتواء هذا الوباء وما فرضة على الدول من ضرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية التى تمثلت فى العزل والحجر الصحى والمنع من السفر وغلق مؤسسات الدولة من مدارس وجامعات وشركات ومصانع كان لهذا انعكاساتة السلبية على المنظومة الاقتصادية.

فى اطار هذا الوضع المتردى من جراء تفشى أزمة كورونا اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الآليات والتدابير لمواجهة الأزمة على المستوي الاقتصادى والاجتماعى والصحى من خلال برامج الحماية الاجتماعية التى تعززمن قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلا عن مشاركة المجتمع المدنى للتخفيف من حدة الأزمة على الفئات الأكثر تضررا من هذة الأزمة.

.الكلمات الافتتاحية :

أزمة كورونا – الحماية الاجتماعية – التنمية المستدامة – المجتمع المدنى – رؤية مستقبلية

مشكلة البحث :

منذ انتشار وباء كورونا وتداعياتة السلبية على كافة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ساهم فى تعطيل سبل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قد أحرزت تقدماً ايجابياً وملموساً فى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى وحققت معدل نمو بلغ نحو 5.6 % قبل الازمة وتوقعت مؤسسات التمويل الدولية زيادة هذا المعدل للاقتصاد المصرى الا ان الازمة كان لها تداعياتها على كافة مناحى الحياة وتضرر منها الكثير من فئات المجتمع ومؤسساتة الانتاجية، لذلك كان من الضرورى على الحكومة المصرية أن تتخذ من الإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهة تداعيات هذا الفيروس وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

من منطلق ذلك تكمن إشكالية البحث فى التساؤلات الآتية :

– ماهى التحديات التى واجهت الحكومة المصرية للتصدى لأزمة كورونا

– هل ماقامت بة الدولة والمجتمع المدنى من إجراءات وتدابير احترازية كافية لإحتواء الأزمة

– هل برامج الحماية الاجتماعية استطاعت ان تفى باحتياجات الفئات المتضررة من الأزمة

– هل برامج الحماية الاجتماعية يمكن ان تعزز النمو الاقتصادى وتحقق أهداف التنمية المستدامة

– كيف استطاعت مصر أن تحقق التوازن بين مواجهة ازمة كورونا والمحافظه على تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

هدف البحث :

– معرفة تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية والاجتماعية

– معرفة مدى فعالية برامج الحماية الاجتماعية فى احتواء أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد

– معرفة اثر تفشى فيروس كورونا فى القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

– توضيح الأثار السلبية والإيجابية لأزمة كورونا على المستويين الاقتصادى والاجتماعى

– مدى فاعلية مشاركة الحكومة المصرية و المجتمع المدنى والمنظمات الدولية للتصدى للأزمة

أهمية البحث :

الأهمية العلمية :

– من أبرز الموضوعات التى ظهرت على الساحة الدولية فى الآونة الأخيرة لعام 2020

– يعد محل اهتمام الكثير من المفكرين والاقتصاديين وكافة حكومات دول العالم والمنظمات الدولية لمعرفة تأثيرة على اقتصاديات الدول

– ان تداعيات أزمة كورونا نبهت كافة دول العالم لأهمية الاستثمار فى العنصر البشرى وخاصة القطاع الطبى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧

– ان فيروس كورونا المستجد من الامراض المعدية التى شجعت مراكز البحوث العلمية على التسابق لتوفير علاج آمن لحماية البشرية من براثن هذا المرض

الأهمية العملية :

– معرفة مدى التراجع والتقدم الذى أحدثته برامج الحماية الاجتماعية فى احتواء الازمة

– ان التأثير السلبى لفيروس كورونا المستجد أدى الى سعى الدول الى انتهاج سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة الأزمة وحماية القطاعات والفئات الأكثر تضرراً وتعزيز قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

– اهمية التعاون ومشاركة الدولة المجتمع المدنى فى احتواء ازمة تفشى فيروس كورونا المستجد

حدود البحث :

تقتصر الدراسة على معرفة اثار تفشى فيروس كورونا المستجد على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ومدى نجاح دور الدولة وبرامج الحماية المجتمعية والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية فى احتواء الازمة والتخفيف من آثارها على الفئات المتضررة بالاضافة الى معرفة مدى التقدم والتراجع فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة

فروض البحث :

– أزمة كورونا كان لها آثار سلبية على الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر

– هل برامج الحماية الاجتماعية التى انتهجتها الحكومة كانت فعالة فى احتواء آثار ازمة كوروناعلى الفئات المتضررة

– هل برامج الحماية الاجتماعية التى انتهجتها الحكومة ساهمت فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

منهجية البحث :

يتبع الباحث المنهج الوصفى التحليلى من خلال الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات وتقارير المنظمات الدولية و المواقع الالكترونية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة

خطة البحث تتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثانى : :تأثير فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث : برامج الحماية الاجتماعية ومدى فاعليتها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المبحث الرابع : الآايات وبرامج الحماية التى انتهجتها الحكومة لإحتواء فيروس كورونا

الدراسات السابقة :

(١) دراسة (حسين الطلافحة وفيصل المناور2020) بعنوان: "تداعيات أزمة كوفيد– 19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة حالة الدول العربية "

تهدف الدراسة الى البحث فى واقع الدول العربية على مستوى مؤشرات التنمية المستدامة ، وبيان التحديات المتوقعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة جراء تفشى فيروس كورونا ، وتوصلت الدراسة الى ان سياسات التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص فى المنطقة العربية مازالت مجزأة ومعدلات الفقر وعدم المساواة فى تزايد وأوصت الدراسة بضرورة دعم الشركات المتضررة من تداعيات الجائحة بهدف حفز الاقتصاد والحد من تسريح العاملين ، وخلق فرص عمل وزيادة الانفاق الحكومى

(٢) دراسة (محمد أمين لزعر 2020) بعنوان : "أزمة كوفيد -١٩ ودور الصناديق التنموية العربية فى التعافى الاقتصادى وارساء أسس مستدامة للتنمية فى الدول العربية"

تهدف الدراسة الى معرفة دور الصناديق التنموية العربية فى تخطى الآثار السلبية لأزمة كورونا فى مختلف الدول العربية وتوصلت الدراسة الى ان بعض المبادرات التى قامت بها الصناديق لم تكن كافية مقارنة بالمؤسسات التمويلية الدولية ، وأوصت الدراسة برفع قيمة المنح والقروض بشرط أكثر يسراً وتمديد فترات السماح وتخفيف أعباء الديون ، وخلق آليات تمويل جديدة ومتنوعة .

(٣) دراسة (علم الدين بانقا 2020) بعنوان : "دور السياسات المالية والنقدية فى حفز النمو والتشغيل فى الدول العربية فى ظل تداعيات جائحة كوفيد -١٩ ومابعدها"

تهدف الدراسة الى تحليل دور السياسة النقدية والمالية فى مجابهة جائحة كورونا والتخفيف من تداعياتها على النمو الاقتصادى والتشغيل ، وتوصلت الدراسة الى أن حزمة السياسات التحفيزية التى طبقتها الدول العربية تسارع وتيرة النمو والتعافى وتخفض من تداعيات الأزمة ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الانفاق الحكومى لتحفيز النمو و زيادة الناتج المحلى الاجمالى ، واهمية دور السياستان المالية والنقدية فى إحداث التوازن الاقتصادى و التخفيف من آثار الأزمة

(٤) دراسة (نواف أبو شماله 2020) بعنوان : "الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد -١٩ على أسواق العمل والفقر فى الدول العربية وسبل معالجتها "

تهدف الدراسة الى تحديد الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا على أسواق العمل والفقر فى الدول العربية ، وتوصلت الدراسة الى وجود اختلالات هيكلية فى سوق العمل فى الدول العربية عمقت من تداعيات الازمة وأدت الى ارتفاع معدل البطالة ، وتوصلت الدراسة الى العمل على إعادة توجية مسار النمو الاقتصادى ليصبح أكثر قدرة على توفير الوظائف وذلك ضمن مسار تصحيح الأسواق فى الدول العربية .

من سياق ماسبق يتضح ان الدراسات السابقة فى مجملها تناولت تأثير جائحة كورونا على الكثير من المتغيرات فى اقتصاديات الدول العربية كالفقر والبطالة وسوق العمل والسياسات النقدية والمالية إلا أنها أغفلت الدور الاجتماعى للمجتمع المدنى وبرامج الحماية الاجتماعية فى احتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على الفئات المتضررة كما إشتمل البحث على فروض لم يتم إختبارها من قبل الدراسات السابقة وبالتالى يستطيع البحث تغطية الفجوة البحثية ، كما أنه يعتبر إضافة للدراسات السابقة ومكمل لها .

المبحث الأول

تداعيات جائحة فيروس كورونا الاقتصادية والاجتماعية

تواجه دول العالم أزمة صحية إنسانية جديدة بدأت فى مدينة ووهان بالصين بتفشى فيروس Covid-19 وانتشر فى جميع دول العالم وكان له تداعياتة الاقتصادية والاجتماعية التى فاقت أى أزمة سابقة تعرض لها العالم منذ الكساد العظيم عام 1929 – 1939 والأزمة المالية العالمية عام 2008 / 2009 لم يقف تأثيره على متغيرات الاقتصاد العالمى فحسب بل امتد الى رسم ملامح جديدة للاقتصاد العالمى بعد الازمة ، بخلاف الخسائر البشرية تسببت الأزمة فى دخول دول العالم فى مرحلة ركود اقتصادى وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولى فى أول أبريل 2020 الأمر الذى يفرض تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على كافة دول العالم بما فيها مصر فقد تأثر الاقتصاد المصرى بكافة متغيراتة وقطاعاتة الانتاجية والسياحية كما طال تأثيرها على المجتمع والأسرة المصرية وخاصة الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل وعمال المياومة وغيرها لم يقتصر الأمر على هذا فحسب فانتشار الفيروس وماترتب علية من توقف جزئى وشامل للأنشطة الاقتصادية نتيجة الاجراءات الاحترازية فى الدول الاوروبية والعربية والامريكية وتأثير ذلك على الأسواق العالمية وانخفاض معدلات التجارة الدولية وتراجع الطلب العالمى وانخفاض معدلات الاستثمار ، تلك الآثار السلبية شكلت تحدياً كبيراً للحكومة المصرية وكيفية مواجهة هذة التحديات.

من منطلق ذلك نتناول بالدراسة والتحليل النقاط الآتية :

أولاً- تداعيات الازمة على الاقتصاد العالمى

ثانياً- تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد المصرى

ثالثاً- تداعيات ازمة كورونا على المجتمع والأسرة المصرية

رابعاً – ايجابيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى

خامساً – ايجابيات جائحة كورونا على الأسرة المصرية

سادساً- التحديات التى تواجة الحكومة المصرية لاحتواء أزمة فيروس كورونا المستجد

أولاً – تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمى

سببت جائحة COVID-١٩ العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد العالمي، وما زال هناك حالة من عدم اليقين الشديد بالتنبؤ بالأوضاع والفترة القادمة فى المستقبل وماتسببة هذة الجائحة من تداعيات سلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

فقد اجتاح العالم فيروس كورونا المستجد ، وشهد تطور هذا الفيروس اللعين الذى نبع من بلدة ووهان بالصين والتي تعد أكبر ثاني قوة اقتصادية في العالم والتي حققت خسائر فادحة جراء هذا الوباء الذى أحدث اضطرابات كبيرة فى القطاعات الانتاجية والإقتصادية وتوقفت كل عمليات

التنمية الاقتصادية والمستدامة وانخفضت معدلات التجارة الدولية علي مستوي العالم وكان قطاع السياحة الأكثر تضرراً بين القطاعات الاقتصادية بسبب الغاء الرحلات الجوية واغلاق العديد من البلدان لحدودها في ٤ مارس ٢٠٢٠ لذلك توقعت منظمة السياحة العالمية خلال الربع الاول من عام 2020 انخفاض عدد السياح فى العالم بنسبة 22%، وكذا تراجعت الإيرادات السياحية العالمية مابين 910 بليون دولار و 1.2 ترليون دولار ، كما توقعت المنظمة أن يتسبب الوباء فى الاطاحة بحوالى 50 مليون وظيفة سياحية [١]

أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة و أن هذا الوباء يختلف عن باقي الأوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لأنه سبب أضراراً جسيمة باقتصاديات الدول الكبري ومن أهمهم الصين واليابان والمانيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية فقد تراجعت معدلات التجارة الدولية علي المستوي العالمي بسبب أن هذه الدول تمثل حوالي ٤١% من الصادرات الصناعية علي مستوي العالم و ٦٥% من التصنيع العالمي و حوالي ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي. [٢]

تفاوتت تقديرات المؤسسات الدولية بحجم خسائر الاقتصاد العالمى فقد قدرت مؤسسة بلومبرج أن الأزمة تسببت فى خسائر بلغت 2.7 تريليون دولار بينما قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن فيروس كورونا المستجد قد تسبب فى انخفاض الانتاج العالمى وخسائر فى قطاع التصدير وحده وصلت الى 50 مليار دولار وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسب تراوحت بين٣٠ – ٤٠% من قيمتها ، وأيضاً قدرت منظمة العمل الخسائر الأولية لأزمة كورونا بزيادة عدد المتعطلين بنحو 25 مليون على مستوى العالم فى مارس 2020 وتوقعات بزيادتها، وقد أشارت تقديرات منظمة السياحة العالمية يونيو٢٠٢٠ انه من المتوقع انخفاض عدد السياح عالمياً بحوالى 97 % عام 2020 مما يؤدى الى تحقيق خسائر تقدر بنحو 195 مليار دولار وتضرر نحو 120 مليون وظيفة مباشرة فى قطاع السياحة على مستوى العالم خلال عام 2020 [٣] ، وأن 147 مليون شخص فقدوا وظائفهم ،وانخفض الاستهلاك العالمى بنسبة 4.2 % أى مايعادل 3.8 ترليون دولار [٤]، كما قدر البنك الدولى الانخفاض فى حجم تحويلات المغتربين العالمية خلال عام 2020 بنحو 110 بليون دولار أى بنسبة 20 %مع توقع بانخفاضها فى دول افريقيا جنوب الصحراء بنسبة 23%.[٥] هذا الانخفاض سيؤثر بالسلب على قدرة البلدان الأفريقية على التعامل مع جائحة كورونا ، ويضعف

---

[١] - سلوى محمد مرسى ، زينب محمد الصادى : التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على القطاع السياحى المصرى ، سلسلة أوراق السياسات حول تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد القومى ، معهد التخطيط القومى ، الاصدار رقم (١٠) مايو ٢٠٢٠ ، القاهرة ، ص٧

[٢] - محمد رزق محمد عبد المجيد : تأثير كورونا على الاقتصاد العالمى ، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، يوليو ٢٠٢٠ ، انظر الرابط :https://democraticac.de/?p=67683

[٣] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى . ٢٠٢٠ ، القاهرة

[٤] -انظر الرابط : https://www.skynewsarabia.com/business/1360270

[٥] - نهلة أبو الليز : أثر جائحة كوفيد ١٩ على تحويلات العاملين بدول افريقيا جنوب الصحراء وسبل المواجهه، مجلة السياسة والاقتصاد بجامعة بنى سويف ، المجلد الثامن ، العدد السابع يوليو ٢٠٢٠ ، ص ٧٩

-Source: world bank, COVID-19 Crisis Through a Migration Lens, Migration and Development, Brief no. 32 , (world bank Washington D.C., April 2020), p.8

من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد حذر المعهد العالمي لأبحاث التنمية والاقتصاد التابع للأمم المتحدة من أن تداعيات كورونا المدمرة قد تتسبب في زيادة معدلات الفقر العالمي بما يعادل نصف مليار شخص (٨٪ من اجمالي تعداد سكان العالم) وهي المرة الأولى التي سيزيد فيها الفقر خلال 30 عاما منذ 1990[١] بالاضافة الى تفاقم حدة الدين على العالمى ليصل إلى ٢٥٨ تريليون دولار (ما يعادل ٣٣٥٪ من الناتج الاجمالي المحلي العالمي)، وتعود هذة الخسائر الى طبيعة الاقتصاد العالمى الذى أصبح أكثر تداخلاً وتشابكاً فى القرن الواحد والعشرين لتعاظم دور ثورة الاتصالات والعولمة التى جعلت العالم قرية صغيرة سريعة الاتصال والتشابك فيما بينهما .

ثانياً – تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد المصرى

تعد أزمة كورونا أزمة لم يشهد التاريخ مثلها فهى لم تكن أزمة اقتصادية فحسب بل أزمة صحية واجتماعية وانسانية أصابت البشر والمجتمعات بكارثة لم يدرك العالم مداها أدت الي حدوث ركود اقتصادي عالمى ومصر من الدول التى تأثرت بهذا الوباء .

واجه الاقتصاد المصرى داعيات تفشى فيروس كورونا المستجد فى توقيت يأتى بعد الجهود المضنية التى بذلتها مصر لعلاج الاختلالات التى كان يعانى منها الاقتصاد المصرى وذلك من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى منذ عام 2016 والذى بدأت مصر تجنى ثمارة الإيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشهادة المؤسسات المالية الدولية فقد حققت معدل نمو اقتصادى قدر بنحو 5.6 % خلال العام 2018/ 2019 مقابل 4.2 % عام 2016 / 2017 ، إلا أن جائحة فيروس كورونا كادت أن تطيح بانجازات الاصلاح الاقتصادى لولا صلابة الاقتصاد المصرى وقوتة، فانخفض الى 2.3 % رغم أنة مازال ايجابى مقارنة بدول عربية أخرى حققت معدلات نمو سلبية فقد كان لتداعيات الأزمة آثار سلبية على معظم قطاعات الاقتصاد القومى نتيجة اعلان التدابير الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا فقد حققت مصر خسائر مالية باهظة بلغت حوالي 4 مليارات جنيه و خسائر قطاع الطيران بلغت حوالي 2.25 مليارى جنيه كما تحملت الحكومة خسائر مالية نتيجة اعطاء العاملين في كافة قطاعات الدولة أجازات من العمل لتقليل الكثافة ، وكان قطاع السياحة من ضمن القطاعات الأكثر تضرراً حيث بلغت خسائرة حوالي مليار دولار شهريا وفقا لما صرح به وزيرالسياحة والآثار المصرية [٢]

فى دراسة أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى يونيو 2020 حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصرى فقد بينت الدراسة التغيرات فى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث انخفض الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى الربع الثالث من عام 2019 / 2020 بمقدار 0.6 نقطة مئوية حيث سجل 5% فى 2020/2019 مقابل 5.6% عام 2018/ 2019 ، كما شهد الجنية المصرى انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو

---

[١] - دعاء عبد المنعم : أثر كورونا على الدول النامية ، جريدة الأهرام اليومية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠

[٢] - World Tourism Organization,UNWTO:International Tourism Arrivals Could Fall By 20-30% in 2020 ,newsrelease,27 March,2020 ,p.21

2020 بلغ نحو 1.8% تزامناً مع تراجع التدفقات الدولارية نتيجة انخفاض الصادرات السلعية بمعدل 39.4%عن نفس الفترة ، وانخفضت ايرادات قناة السويس لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بجائحة كورونا وسجل معدل التغير الشهرى للايرادات أدنى مستوى فى شهر مايو 2020 (-7.5%) كما انخفضت الحمولات من 101.8 مليون طن الى 84.2 مليون طن ، وانخفضت أعداد السفن من 1731 الى 1381 –سفينة خلال الفترة أبريل – يونيو 2020 ، كما لحق الضرر الجسيم بقطاع السياحة والصناعات المغذية من خلال خفض ساعات العمل أو تقليص العمالة بصورة مؤقتة لخفض التكاليف فى ظل خسائر القطاع الناجمة عن الاغلاق وتقييد السفر فى جميع انحاء العالم حيث تم الغاء 70 – 80% من حجوزات الفنادق فانخفضت أعداد السائحين من 9 مليون سائح فى فبراير 2020 الى صفر مليون سائح فى أبريل 2020 بنسبة انخفاض 100% الأمر الذى تسبب فى خسائر شهرية قدرها 26.3 مليار جنية مصرى أى مايوازى 1.5 مليار دولار ، وتوقعت مؤسسة فيتش انخفاض عوائد قطاع السياحة فى مصر بنحو 63.8 عام 2020 بسبب انخفاض اجمالى السياح الوافدين بحوالى 60.5 %[1] ، كما انخفضت ايرادات السكك الحديدية بنسبة 55.7% خلال الفترة من فيراير– ابريل 2020 وتراجعت مؤشرات البورصة المصرية لتسجل أعلى معدل تراجع شهرى منذ يناير 2019[2]

كما ارتفع معدل البطالة في مصر خلال الربع الثاني من العام 2020 ليبلغ 9.6٪ من إجمالي قوة العمل مقارنة 7.7٪ في الربع الأول من العام نفسه.[3] وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 2.5 مليون، مقارنة 2.2 مليون متعطل في الربع الأول من العام 2020، كما سجل معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية 6.8% لعام 2020 ، و تراجع معدل التغير السنوى للصادرات السلعية غير البترولية بالدولار الامريكى بمعدل 19.9 % و36,9% فى شهرى ابريل ومايو 2020 على التوالى ، كما شهد معدل التغير السنوى للواردات السلعية غير البترولية بالدولار الامريكى أقصى انخفاض له منذ يناير 2019 فى أشهر فبراير وابريل ومايو 2020 بمعدلات تصل الى 25.5% ، 35.09 % ، 35.8% على التوالى ، وانخفض الاحتياطى الأجنبى الذى بلغ 45.5 مليار دولار عام 2019الى 40 مليار دولار فى الربع الاول من عام 2020[4]

ثالثاً– تداعيات أزمة كورونا على الأسرة المصرية

تأثر الاقتصاد المصرى بالتداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا المستجد والزيادة في الإنفاق الحكومي مع انخفاض حاد في الإيرادات حتى طالت هذه التداعيات الأسرة المصرية وأثرت على الدخل والانفاق والاستهلاك .

---

[1] - بيانلت مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة

[2] - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة

[3] - https://arabic.cnn.com/business/article/2020/08/18/egypt-unemployment-rate

[4] - ماجدة شاهين :الاقتصاد المصرى وأزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ ،المجلس المصرى للشئون الخارجية انظر الرابط :http://ecfa-egypt.org/2020/05/2

فى دراسه أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[1] للكشف عن تأثير جائحة فيروس كوروناعلى جميع العوامل التى تؤثر فى دخل ونمط استهلاك الأسرة المصرية منذ بداية تفشي الفيروس في فبراير 2020 حتى نهاية مايو2020 بينت الدراسة أن أزمة فيروس كورونا أثرت على تغير الحالة العملية للمشتغلين من(15- 64 سنة) حيث تبين أن 61.9 % تأثرت حالتهم العملية منهم 26% تركوا أعمالهم نهائياً ، وأن أعلى فئة تأثرت بالتغير فى الحالة العملية الفئة العمرية (25 - 34 سنة) بلغت 67.5 % ، تسببت جائحة كورونا فى انخفاض دخل الاسرة المصرية وخاصة عمال المياومة والعمال اللذين ليس لديهم دخل ثابت بسبب الإجراءات الإحترازية التى اتخذتها الحكومة لمنع تفشى الفيروس ، وأن نسبة 73.5% أفادوا بانخفاض دخولهم وأن 31.8% من الأسر المصرية فى المناطق الحضرية و34.3% من الأسر فى المناطق الريفية أفادوا بأن مستويات الدخل لاتكفى لتلبية احتياجاتها[2] وأن نسبة قليلة من الأسر حوالى 5.4 % حصلت على منحة العمالة غير المنتظمة .

كما تأثر نمط الاستهلاك اليومى لدى الأسرة المصرية من السلع الغذائية والسلع غير الغذائية فقد تبين انخفاض استهلاك الأفراد من اللحوم بنسبة 25.7 % والطيور بنسبة 22.8 %والاسماك بنسبة 17.5 % والفاكهة بنسبة 14.5 % وذلك بسبب زيادة أسعار السلع وانخفاض دخل الأسرة المصرية وعلى الجانب الآخر ارتفع استهلاك الأسرة من السلع الغذائية الاخرى مثل الأرز وزيت الطعام والبقوليات والمنظفات بنسبة 65 % والمستلزمات الطبية بنسبة 45% وفواتير الانترنت بنسبة 38.6 % لحوالى 80% من الأسر المصرية وذلك لملاءمة الأسعار وزيادة الكميات .

بالنسبة لاستهلاك الاسرة المصرية من السلع غير الغذائية حوالى 90 % من الأسر المصرية انخفض استهلاكهم من الملابس ومصاريف المدارس والدروس الخصوصية وأيضا مصاريف النقل والمواصلات بنسبة 27.2 % ، 30.8% ، 33.5 % ، 33.2 % على التوالى ويرجع ذلك الى الإجراءات الإحترازية التى اتخذتها الحكومة المصرية للحد من انتشار الفيروس مثل اغلاق المدارس والمطاعم والمقاهى وساعات الحظر، واستطاعت الأسرة المصرية مواجهه الفيروس وتغطية احتياجاتها من خلال التصرفات الآتية :

- **الإعتماد على أنواع أرخص من الغذاء بنسب بلغت 92.5 %**
- **تخفيض نسب الاستهلاك الإسبوعى من اللحوم والاسماك والطيور 89.8 %**
- **الاعتماد على الأصدقاء والأقارب بنسبة 50.1 % أو استخدام المدخرات**
- **تقليل كمية الطعام بين الوجبات بنسبة 36% والاعتماد على بدائل أقل تكلفة مثل البقوليات والمعلبات و تقليل عدد الوجبات الغذائية اليومية 19.8% أو شراء الطعام بالأجل .**

[1] - ا لجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دراسة بعنوان أثر فيروس كورونا على الاسرة المصرية حتى مايو ٢٠٢٠ ، يونيو ٢٠٢٠ ، القاهرة

[2] - بسمة يسا : فيروس كوفيد -١٩ والحماية الاجتماعية : من الحماية الفعالة من الأزمات الى الاعتماد على الذات ،المعهد الدولة لبحوث السياسات الغذائية ، اكتوبر ٢٠٢٠ انظر الرابط : https://egyptssp.ifpri.info/2020/10/05

على الجانب الآخر أفرزت الجائحة مصطلح جديد وهو التباعد الإجتماعى*[1] لكن الأسر المصرية بفعل العادات والتقاليد خاصة فيما يتعلق بآداب السلام والاستقبال والمناسبات لم تتمكن من تطبيق التباعد الاجتماعى رغم أن مصر وجميع بلدان العالم تمر بخطر الجائحة فى الموجة الثانية مازالت التقاليد الخاصة بالزيارات فى المناسبات خارج السيطرة الصحية وهناك ميل كبير للأسرة لإخفاء خبر اصابة أحد أفرادها وتفضيل العزل المنزلى كذلك المخالطين يبدون تعاطفهم ومساندتهم دون اتباع الإصول الصحية مما يؤدى الى انتشار صامت للفيروس وعدم القدرة على تقدير خطورة الأزمة ، كما أن بعض الأسر المصرية لديها أبناء فى المرحلة الثانوية وفى المرحلة النهائية بالجامعة ومعظم هؤلاء يعتمدون على الدروس الخصوصية رغم اجراءات المنع واستمرارها فى سرية

رابعاً – ايجابيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى [2]:

على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد المصرى مثل غيرة من اقتصاديات العالم الا أن الإصلاحات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة والتوازن والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية منحت الاقتصاد المصرى القدرة على التخفيف من تداعيات الازمة وظهر ذلك جليا فى تماسك المؤشرات الاقتصادية وتحقيقها نتائج جيدة فى عام 2020 وهو الأمر الذى جعل مصر من الدول القليلة على مستوى العالم التى تستطيع تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال هذا العام وذلك بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية فقد كان معدل النمو 2019 5.6% وفى تقرير لصندوق النقد الدولى توقع ان يتراجع معدل النمو الاقتصادى لمصر بشكل ايجابى الى 2% فى 2020 و 2.8% فى 2021 فى حين بلغ 3.8 % فاق توقعات الصندوق ، علماً بأن مصر تعتبر الدولة الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التى سيظل معدل النمو بها موجب بحسب تقديرات الصندوق ، كما أشار الى تراجع النمو فى دول الخليج العربى المنتجة والمصدرة للبترول بشكل سلبى مابين –4% الى –5% فى 2020 ، كما أفادت التقارير الاقتصادية لمؤسسة "موديز" للتصنيف الائتمانى و"ستاندرد اند بورز" بقدرة الاقتصاد المصرى على الوفاء بالتزاماتة المالية وصلابتة فى مواجهة جائحة كورونا فقد حافظت مصر على تصنيفها الإئتمانى خلال جائحة كورونا وهذا يرجع الى تنفيذ مصر برنامج الاصلاح الاقتصادى قبل الجائحة و ساهم فى منح الثقة للمؤسسات الدولية لإقراض مصر لتخطى تداعيات أزمة كورونا ، وقد نجح برنامج الاصلاح الاقتصادى فى وصول احتياطى النقد الأجنبى الى مايزيد عن 45 مليار دولار خلال العام 2018 / 2019 وتحقق فائض فى الميزانية بنسبة

---

[2] – جريدة الوطن الصادر بناريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠

* التباعد الإجتماعى مصطلح أفرزتة جائحة فيروس covid-19 بات من المصطلحات الرائجة والواسعة الانتشار فى ظل انتشار الجائحة ويقصد بة الحفاظ على مسافة أو مساحة بين الاشخاص للمساعدة على منع انتشار الفيروس وتقليل خطر الاصابة .

[2] - محمود محي الدين : أزمة كورونا آثارها ايجابية على اقتصاد مصر على المدى المتوسط ، جريدة اليوم السابع ، بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٠

- محمود عبدالله : خبراء: نجاح الدولة فى مواجهة كورونا وراء اشادة المؤسسات الدولية بالاقتصاد المصرى ، بوابة الاهرام ، تاريخ ١١/٢٢ /٢٠٢٠انظر الرابط :http://gate.ahram.org.eg/News/2532613.aspx

2 %من الناتج المحلى الاجمالى قبل جائحة كورونا علاوة على جذب استثمارات أجنبية بلغت 13.7% مليار دولار عام 2019 ، لكن تراجع صافى الاحتياطى من النقد الأجنبى الى 38.315 مليار دولار بنهاية شهر يوليو 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا [١]

كما انخفض معدل البطالة فى الربع الثالث من عام 2020 بنسبة 2.3 % مقارنة بنسبة 9.6 % فى الربع الثانى من نفس العام [٢] وأرجع ذلك الى عودة الأنشطة الاقتصادية فى البلاد التى فرضت الى طبيعتها بعد تخفيف القيود الإحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، وبشهادة المنظمات الدولية أن السلطات المصرية تعاملت بشكل جيد مع جائحة COVID-19 وما اقترن بها من اضطراب فى النشاط الاقتصادى وكانت الاجراءات الاستبقاية المتخذة للتصدى للاحتياجات الصحية والاجتماعية ودعم القطاعات الأشد تأثراً بالأزمة بصورة مباشرة ساعد على التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والانسانية كما تحسنت أوضاع الأسواق الخارجية مع عودة تدفقات الاستثمارات الوافدة ، وأن ظهور الموجة الثانية من جائحة COVID-19 تزيد من عدم اليقين ازاء وتيرة التعافى الاقتصادى على المستويين المحلى والعالمى وأن ارتفاع مستوى الدين العام يتسبب فى تعرض مصر لمخاطر تقلبات الاوضاع المالية العالمية ، ولكن مواصلة تنفيذ السياسات الإصلاحية سيعزز من صلابة الاقتصاد ويساعد فى الحفاظ على ثقة المستثمرين [٣]

خامساً- ايجابيات جائحة فيروس كورونا على الأسرة المصرية :

على الرغم من قسوة جائحة فيروس كورونا (covid-19) وآثارها السلبية على الأسرة المصرية الا أنة كان لها جانب ايجابى على الأسرة المصرية يتمثل فى:[٤]

١- القدرة على التكيف والتواؤم مع الأزمات وتحمل المسؤلية و أصبح الجميع على يقين بأهمية الحفاظ على صحة الأسرة وتزايد الوعى الصحى.

٢- حدوث تغير إيجابى فى التغلب على مشكلة عدم التوافق الأسرى وتحقيق الترابط والتماسك بين أفراد الأسرة حيث جمع شمل الأسرة المصرية بعد استمرار بقاء الجميع داخل المنزل وبعد انتشار المرض فى جميع المحافظات تأكد الجميع أن البيئة الخارجية أصبحت منذرة بالمخاطر المباشرة وأن البيئة المنزلية أصبحت الأكثر أماناً.

٣- الثقة المتبادلة بين أفراد الأسرة فى توزيع المهام والادوار وممارسة الانشطة الجماعية مثل الالعاب والرياضة والرسم وغيرها فيما بينهم داخل الأسرة عزز من السلوك الإيجابى وتوطيد العلاقة بين اعضاء الاسرة المصرية خلال فترة العزل المنزلى .

---

[١] - www.https://arabic.Cnn.com/business article2020/8/11

[٢] - بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة

[٣] -https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/09/na070920-egypt-takes-proactive-approach-approach-to-limit-the-pandemics-fallout

[٤] - نعمة فوزى : تأثير جائحة كورونا على الأسرة وتغير نمط الاستهلاك انظر :
/https://www.agri2day.com/2020/11/05
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pdf

٤- حُسن استخدام شبكات التواصل الإجتماعى والإيجابية فى استخدامها لمساعدة الآخرين ونشر سبل الوقاية والتوعية بين متابعيهم

٥- أتاح العزل المنزلى بعض الهدوء لمن كانوا يعانون من التوتر والضغوط فى أعمالهم او دراساتهم فقد منحهم الفرصة للإبتعاد عن الضغوط اليومية وإعادة ترتيب أفكارهم كما أتاح الفرصة للبعض الآخر اكتشاف المواهب الدفينة لديهم كالإبتكار أو الرسم أو العزف الموسيقى

٦- انخفاض معدلات الجرائم بسبب التزام الجميع بالحظر الذى فرضتة الدولة

٧- انخفاض معدلات التلوث بسبب اغلاق المصانع وتوقف العديد من الانشطة الاقتصادية بعد زيادة معدلات الإنبعاث الحرارى والتلوث بسبب انبعاثات ثانى اكسيد الكربون الناتج من المصانع

٩- اتاح تفشى الفيروس مجالا للعمل فى المنزل من خلال الانترنت مثل التسوق الالكترونى ويستطيع الفرد الذى يجيد استخدام التكنولوجيا ان يعمل وهو مقيم بالمنزل ويحقق دخلا يمكنة تحسين مستوى المعيشة .

١٠- نجاح تجربة التعليم عن بعد لإستكمال مسار العملية التعليمية وتعميمها فى جميع المدارس والجامعات للحد من التزاحم و منعا من تزايد الإصابات بين الطلاب [١]

سادساً- التحديات التى واجهت الحكومة المصرية لمواجهة أزمة كورونا

لاشك أن أزمة كورونا التى أثرت فى العالم على المستويين الاقتصادى والاجتماعى شكلت تحدياً غير مسبوق الأمر الذى جعل دول العالم إعلان حالة الاستنفار القصوى لمواجهه هذا التحدى

١- أهم التحديات التى واجهت حكومات دول العالم :

- واجه العالم من قبل أزمات عسكرية و مالية و بيئية تلك الأزمات كان العالم يعلم جيداُ كيفية مواجهتها بينما فى ظل أزمة وباء كورونا الذى أثر على كافة مناحى الحياة وأجبر سكان الكرة الأرضية على التزام المنازل وباء مجهول يتغير ويتحور مسببا الوفاه والإضرار بصحة الانسان

- مفاجأة العالم بأزمة صحية لم تكن متوقعة ولم تكن الدول بجاهزية لمواجهتها شكلت تحدياً لجميع دول العالم و أحدثت حالة من الطوارىء لم تكن فى الحسبان فضلاً عن هشاشة الأنظمة الصحية فى معظم بلاد العالم خاصة الرأسمالية وعدم قدرتها على مواجهه الأزمة

- اختلاف دول العالم بشأن ادارة أزمة كورونا، واضطرار الدول اتخاذ الإجراءات الإحترازية التى لم يتوافر لديهم أى معلومات ولا سيناريوهات مسبقة للتعامل بشأن الأزمات الصحية

- ضعف الآليات الدولية للعمل الجماعى على الرغم من وجود منظمة الصحة العالمية ولكن ليس لها سلطة إجبار حكومات الدول على الالتزام بتنفيذ مسارات معينة خاصة رصد الوضع الصحى وتقييم الإتجاهات الصحية والشفافية فى تقديم المعلومات حول وباء كورونا المستجد [٢]

---

[١] - محمد رزق محمد عبد المجيد : تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى والمصرى ، تقريرالمركز الديمقراطى العربى ، عدد يوليو 2020 ص ٧ انظر https://democraticac.de/?p=67683

[٢] - أشرف محمد كشك : أزمة كورونا : التداعيات والآليات التى انتهجتها الدول لإدارة الأزمة ،جريدة اخبار الخليج ، مملكة البحرين ، العدد رقم ١٥٦٢٧ الصادر فى ٤ يناير ٢٠٢١

– هشاشة الأنظمة الصحية فى الدول الرأسمالية التى تقوم اقتصادياتها على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى رغم ما يتوافر لديها من قوة اقتصادية وعسكرية لكن أزمة كورونا وضحت عدم قدرة هذة القوة على مواجهه الأزمات الطارئة

٢– أهم التحديات التى واجهت الحكومة المصرية بصفة خاصة :

– إمكانية توسيع نطاق التأمين الصحى ليشمل عمال المياومة والباعة الجائلين وغالبا دخولهم غير مستقرة الأمر الذى يقتضى وضع آليات ومعايير مختلفة لتسوية أوضاعهم

– التنسيق بين كافة القطاعات المعنية بالصحة لتعزيز منهجية الاستجابة لفيروس كورونا والاستغلال الأمثل للموارد وتوفير المسنلزمات الطبية و الحماية للأطقم الطبية والمرضى فضلاً عن ماواجهته الحكومة من عجز فى الأطقم الطبية مما يشكل عبئاً على المنظومة الصحية

– ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة معدل البطالة فى العمالة التى فقدت وظائفها و العائدة من الدول الاوروبية ودول الخليج كان من أكبر التحديات التى واجهت الحكومة المصرية

– توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى لجميع أفراد المجتمع خاصة الفئات الفقيرة وقاطنى المناطق العشوائية وضمان مرونتها و تكيفها مع الأزمات .

لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وتعزيز الإستقرار الاجتماعى من خلال الإجراءات الاجتماعية التى تساهم فى التخفيف من حدة الأزمة للفئات الأكثر تضرراً فى جميع القطاعات مثل قطاع السياحة والعاملين بالمياومة والمشروعات المتناهية الصغر هذة الفئات غير مشتركين فى صناديق التأمين الاجتماعى ويمثلون تسبة كبيرة من قوة العمل[١]

– تأثر جميعَ مصادر النقد الأجنبي في مصر بدءاً من السياحة إلى التحويلات الخارجيّة والاستثمار الأجنبى المباشر وصادرات الغاز الطبيعى وتدفقات رؤوس الأموال الدولية عائدات قناة السويس [٢] بجائحة كورونا كمصادر رئيسية للدخل القومى المصرى

– توقف الأسواق بسبب جائحة كورونا والعزل المنزلى والحاجة الى المشتروات وتوفير المستلزمات المعيشية وزيادة الطلب الذى يفوق العرض ادى الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ومعاناة الكثير من أفراد المجتمع[٣]

---

[١] - الأمم المتحدة : اصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأسكوا)، ٢٠١٩ ، ص٩ ، ص ١٢

[٢] -Ishac Diwan , Nadim Houry and Other : Egypt after the Coronavirus: Back to Square One , - 26 August ,2020 انظر الرابط :https://www.arab-reform.net/publication/egypt-after-the-coronavirus-back-to-square-one/

[٣] Vinay Sharma: COVID-19 Challenges and Response: How procurement underpins the World - Bank's response to the pandemic,world bank, 15 APRIL, 2020, انظر الرابط: https://blogs.worldbank.org/voices/covid-19-challenges-and-response-how-procurement-underpins-world-banks-response-pan

المبحث الثانى

تأثير أزمة فيروس كورونا (COVID-19) على أهداف التنمية المستدامة

ان خطة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها الـ 17 التى أقرها الدول الأعضاء فى ديسمبر 2015 فى الأمم المتحدة ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول كى تعمل جاهدة على إرساء عالم ينعم بالإزدهار والمساواة والإندماح الاجتماعى والحفاظ على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال فى المستقبل .

ان نجاح عملية التخطيط لأهداف التنمية المستدامة 2030 يتوقف على مدى مرونه الخطة وقدرتها على التكيف مع التغيرات فى المناخ أو الأوبئة أو كوارث انسانية فكل هذة الصدمات من طبيعة الحياة المتوقع حدوثها

شهدت الالفية الثالثة أزمات عالمية اقتصادية ومالية وأوبئة مثل سارس وفيروس الأنفلونز HINI وغيرها ، لكن لم يكن يتوقع العالم أن تكون جائحة فيروس COVID -19 بهذة الخطورة والتفشى السريع وما خلفة من أضرار جمه زعزعت استقرار النمو الاقتصادى العالمى وقادت العالم الى أزمة ركود عالمى هددت آمال وطموحات تحقيق برامج وأهداف التنمية المستدامة لمختلف شعوب العالم ولا سيما الدول الفقيرة ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى كانت قد بدأت منذ سنوات ليست بالبعيدة فى اتخاذ خطوات جدية وحثيثة نحو تحقيق هذة الأهداف بما يتسق ورؤية أهداف منظمة الأمم المتحدة

من سياق ماسبق نعرض لمفهوم التنمية المستدامة و تأثير أزمة كورونا على أهداف التنمية المستدامة الـ 17، ووضع مصر على خريطة مؤشرات التنمية المستدامة

أولاً – مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً فى الأدب التنموى المعاصر ، وتعد الإستدامة نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد حيث تتعامل مع الأنشطة الاقتصادية التى تهدف الى تحقيق النمو والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق الرفاهية للمجتمعات ، عرف تقرير برونتلاند الذى أصدرتة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية فى عام ١٩٨٧ بعنوان (مستقبلنا المشترك) "التنمية المستدامة بأنها التنمية التى تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها ".[١]

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

"التنمية المستدامة هى ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجية التغير التقنى والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ،ان تلك

[١] الشبكة العربية للتميز والإستدامة ، التنمية المستدامة المفهوم والابعاد . انظر الرابط :
https://www.Sustainability.excellence.com

التنمية المستدامة تحمى الأرض والمياة والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من النواحى الفنية و الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية "

تعددت مفاهيم التنمية المستدامة لكنها جميعها تدور حول التنمية الشاملة التى ترتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع بحيث تُمكن التنمية المستدامة المجتمع ومؤسساتة من تلبية احتياجاتهم فى الوقت الحالى مع حفظ التنوع الحيوى والحفاظ على النظم الإيكولوجية و على حقوق الأجيال فى المستقبل

- **الأبعاد والركائز الأساسية للتنمية المستدامة**[١]

١- البعد البيئي :

تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق الأهداف الآتية :

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية غير المتجددة حفاظا على حقوق الأجيال القادمة مستقبلاً

- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات

- تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الاجيال القادمة فى الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها

٢- البعد الاقتصادى :

ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتى تصل الى اضعاف اضعافها فى الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة على سبيل المثال يصل استهلاك الولايات المتحدة الامريكية من النفط والفحم والغاز الى مستوى أعلى منه فى الهند بـ 33 مرة

٣- البعد الإجتماعى :

تتضمن التنمية المستدامة تنمية العنصر البشرى وتحسين مستوى المعيشة والرعاية الصحية والتعليمية والتصدى للفقر وعدم المساوة والاقصاء وتحقيق العدالة والمساواة بين افراد المجتمع.

٤- البعد التكنولوجى

اضافة للأبعاد الثلاثة الرئيسية البعد التكنولوجى يهدف الى تحول المجتمعات الصناعية الى تكنولوجيا نظيفة تحافظ على البيئة من التلوث ، ويعد التحسن التكنولوجى وسيلة هامة لتحقيق التوازن بين أهداف التنمية والقيود التى تفرضها البيئة بحيث لاتتحقق التنمية على حساب البيئة

ثانياً- تأثير أزمة فيروس كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أحدث تفشي فيروس كورونا المستجد أزمة عالمية من الركود الاقتصادى و تداعياتة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى، وتطور إلى أثر أكثر سلبية على الاستراتيجيات الطويلة المدى المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠،[٢]

---

[١] https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/ourwork/sustainable_development/overview.html
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[٢] - الأمم المتحدة : التقرير العربى للتنمية المستدامة 2020 ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-SDGs/ASDR2020-SDG1.pdf انظر الرابط :
الامم المتحدة : فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية ، تقرير الاسكوا ، سبتمبر ، ٢٠٢٠ ، انظر الرابط :
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pdf

الهدف الأول : القضاء على الفقر (التأثير سلبى للغاية) [١]

أثر فيروس كورونا مباشرة على هذا الهدف حيث أدى إلى فقدان الدخل والوظائف لدى نسبة كبيرة من الأسر فى المجتمع ، دفع بالشرائح الضعيفة إلى الوقوع تحت خط الفقر، طبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فان 81 % من القوى العاملة العالمية تأثرت بالإغلاق الكامل أو الجزئى لأماكن العمل والفئات الأكثر تضرراً هم العمال بالأجر اليومى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة مما كان لة الأثر السلبى على تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ، فقد حذر المعهد العالمى لأبحاث التنمية والاقتصاد التابع للأمم المتحدة أن تداعيات كورونا قد تتسبب فى زيادة معدلات الفقر العالمى بما يعادل نصف مليار شخص (8 % من سكان العالم) ، وأن أكثر من 700 مليون شخص (10% من سكان العالم) مازالوا يعيشون فى فقر مدقع يعانون من توفير الحاجات الأساسية والغالبية منهم تعيش على أقل من 1.90 دولار فى اليوم وهم متمركزون فى افريقيا [٢]

الهدف الثانى : القضاء التام على الجوع (التأثير سلبى للغاية)

اتخاذ التدابير والإجراءات الإحترازية اللازمة لإحتواء انتشار المرض من خلال فرض الحجر الصحي، وتقليل ساعات العمل، واغلاق الحدود بين الدول وحظر التصدير وتوقف حركة التجارة الدولية أدى إلى تعطيل إنتاج الغذاء وتوزيعه. وانخفاض المعروض منه لتوقف استيراد الغذاء والسلع الاستراتيجية أدى الى نقص الأغذية وتفاقم مشكلة الجوع ، كما أدى الى سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية عن بعض الطلاب الفقراء فى المدارس [٣] .

طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة أن 690 مليون شخص أى 8.9 % من تعداد سكان العالم يعانون من الجوع ويتوقع أن تزداد الى 840 مليون ، وطبقاً لبيانات برنامج الغذاء العالمى أن 135مليون شخص يعانون الجوع بسبب الأزمات الاقتصادية والصراعات والتغير المناخى وسوف يزداد هذا العدد الى الضعف ليضاف 130 مليون شخص سيكونون عرضة للجوع بنهاية عام 2020 بسبب جائحة كورونا ليصبح ربع مليون شخص .

الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاة (التأثير سلبى للغاية)

أكدت الأمم المتحدة أن توفير نظام صحي ملائم هو خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة جميعها وأيضا لتحقيق وضع معيشي أفضل للأفراد حتى عام ٢٠٣٠ كشف فيروس كورونا الذى فاجأ العالم عن ضعف واضح في البنية التحتية للنظام والخدمات الصحية وأدى الى [٤]

---

[١] -:حسين الطلافحة وفيصل المناور: تداعيات أزمة كوفيد -١٩ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (حالة الدول العربية) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثالث ، ٢٠٢٠ ، ص ٥١ https://dmcyemen.com/119/

[٢] - دعاء عبد المنعم : أثر كورونا على الدول النامية ، جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ ، انظر الرابط : http://gate.ahram.org.eg/News/2541252.aspx

[٣] - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: جائحة كورونا covid-19 وتداعياتهاعلى أهداف التنمية المستدامة2030 ،نشرة الألكسو العلمية ، العدد الأول ، مايو ، 2020 ، انظر الرابط: http://www.alecso.org/nsite/images/pdf/corona-final1.pdf

[٤] - World Health Organization: Consideration for implementing and adjusting public health and social measures in the context of Covid-19, 4November,2020 .p.3.

ارتباك جميع أنظمة الرعاية الصحية فى العالم بسبب عدم جاهزية الدول لإحتواء الفيروس الذى أظهر العديد من السلبيات في المجال الصحي خاصة فى الدول النامية والأسواق الناشئة أهمها:

- **عدم وجود أعداد كافية من المستشفيات بالدول**
- **عجز المستلزمات الطبية والأجهزة مثل أجهزة التنفس الصناعي، ونقص الاكسجين**
- **عجز فى الأطقم الطبية من أطباء وممرضين ومقدمي الخدمة الطبية.**
- **عدم وجود خطط مسبقة لمواجهة الكوارث الطارئة خاصة الصحية ، مما أثر على ارتفاع أعداد الوفيات على مستوى العالم ليس فقط فى أعداد المرضى ولكن ايضا خسائر فى الاطقم الطبية من اطباء وممرضات (أعضاء الجيش الأبيض)**
- **التأثير السلبى على الصحة النفسية لبعض الافراد بسبب الحجر الصحى والعزل والإغلاق**

طبقاً لتقرير معهد "سويس آر أي فونديشن"[1] فإن الأسواق الناشئة تواجه فجوة في الحماية الصحية تعادل ٤٢٠ مليار دولار (٧٠٪ من الفجوة العالمية) وأن الأسر هي التي تتحمل التكاليف الأكبر بواقع ٤٠٪ من أوجه إنفاقهم الخاصة مقابل ٢٤٪ بالنسبة للأسر في الدول المتقدمة، إضافة إلى ذلك فإن المنظومة الإدارية للمجال الطبي حول العالم تواجه تحديًا في وضع أسس واضحة لسياسات التعامل مع المخلفات الطبية المتعلقة بالأزمة بما يضمن فصل ونقل ومعالجة تلك المخلفات بصورة آمنة وصحية منعاً من تلوث البيئة، وكذا الحال في التعامل مع جثث الضحايا من هذا المرض وكيفية دفنها، وهو ما شكل مؤخراً بعض المشاكل داخل المجتمع المصري، بسبب مخاوف بعض السكان من دفن الضحايا في مقابر أسرهم.

الهدف الرابع : التعليم الجيد (التأثير ايجابى و طفيف بشكل سلبي (مختلط))

الوضع الراهن الذى عاصره العالم فى ظل انتشار الفيروس دفع الدول الى إجراء تغيير جذرى فى الآلية التى يتم بها استمرار العملية التعليمية سواء فى المدارس او الجامعات حرصاً على مستقبل الطلاب فان 91 % من الطلاب فى العالم تأثروا بالجائحة بسبب الإجراءات التى اتخذتها حكومات الدول لاحتواء تفشى الفيروس من بينها إغلاق المؤسسات التعليمة المدارس والجامعات و مراكز الدروس الخصوصية مما أدى إلى عدم تلقي الطلاب المناهج المعدة لكل مرحلة، وبحلول أبريل2020 فإن ما يقرب من 106 مليون طفل وشاب كانوا خارج مدارسهم وحوالي 369 مليون طفل من المعتمدين على التغذية المدرسية أصبحوا في حاجة إلى تعويضها خلال فترة إغلاق البلاد والاقتصاد ، ولم يكن امام المسئولين عن العملية التعليمية ضرورة البحث عن آلية للتواصل بين الاساتذة والطلاب لاستكمال مسار العملية التعليمية سوى التعليم عن بعد وكان من التحديات التى واجهت بعض الدول والتى أظهرتها الأزمة عدم جاهزية غالبية الدول لنظام التعليم عن بعد (التعليم الالكترونى) خاصة في الدول النامية التي لا تتاح فيها هذه الخدمة لغالبية الطلاب، وعدم توفير التمويل اللازم لتوفير المنصات الالكترونية وبالتالي سيؤثر ذلك على فرص تعلم الكثير من الطلاب، خاصة الذين ليست لديهم فرص للتعليم خارج المدرسة

[1] - دعاء عبد المنعم : أثر كورونا على الدول النامية ، جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ ، انظر الرابط : \http://gate.ahram.org.eg/News/2541252.aspx

مثل الأسر منخفضة الدخل التي تكون فرصتها أقل في الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت وخدمات رعاية الأطفال ، كما يُعرض التوقف المؤقت لتعليم الأطفال الأكثر حرماناً لخطر الانقطاع التام عن المدرسة ووقوعهم ضحايا لعمالة الأطفال والتسرب من التعليم والزواج المبكر[١] .

أما على الجانب الإيجابي لهذا الهدف فإن العملية التعليمية بجميع مراحلها لم تتوقف في مصر وفي معظم الدول، وذلك بعد وضع خطة بديلة للتحول الرقمي في التعليم، وإن كانت العملية بها بعض العيوب، إلا أنها في مصر خصوصاً أثبتت فعاليتها في زمن قياسي ويرجع جزء من ذلك النجاح إلى الاستعدادات المتبعة منذ سنوات بواسطة وزارة التربية والتعليم، وكذلك الحال في مراحل التعليم العالي المختلفة بسبب جاهزية الجامعات الخاصة والحكومية بأنظمتها الإلكترونية، الا انة مازال هناك تحديات تتعلق بهذا المجال وستؤثر حتماً على خطط التنمية المستدامة أثناء تعديلها للفترة المقبلة، من هذه التحديات ضعف البنية التحتية وبطء سرعة الإنترنت في مصر والعالم بعد زيادة معدلات الاستخدام سواء للعمل والدراسة أو الترفيه أو التواصل الاجتماعي.، فقد وجد الاتحاد الدولى للاتصالات أن 53.6%[٢] فقط من سكان العالم تتوافر لهم سبل الوصول الى الانترنت حيث لايوجد اتصال بين غالبيتهم فى الدول ذات الدخل المنخفض .

الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين (مختلط أو سلبى بشكل طفيف)

إن هدف تحقيق العدالة بين الجنسين، وتمكين المرأة يُعد واحداً من الأهداف المتكاملة في كافة أهداف التنمية المستدامة، وأن حصول المرأة على كافة حقوقها في جميع الأهداف يضمن العدالة والاندماج الاجتماعي وجني المجتمع والأجيال القادمة ثمار التنمية المستدامة.

إن أهمية المساواة بين الجنسين في كافة المجالات خاصة الصحة والتعليم يقلل من أوجه التفاوت في المجتمع، فضلاً عن المساهمة في زيادة فرص تشغيل المرأة وتمكينها، يساهم بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادى ورفاهية الأطفال.

الا ان هذا الهدف لم يسلم من تأثير فيروس كورونا فكانت النساء الفئة الأكثر تضرراً حيث أن 70% من مجموع العاملين فى الرعاية الصحية من النساء سواء طبيبات أو ممرضات مما يزيد من احتمالات تعرضهن لخطر العدوى وفقدان حياتهن ويثقل كاهلهن بأعباء إعالة أفراد أسرتهن ومنهن من تعرض لفقد وظيفتة أو تقليص دخولهن وهو ما أثر سلبياً على الأمن الوظيفى و أضعف من قدرتهن على الكسب وعلى الجانب الآخر نجد ارتفاع فى معدلات الوفيات الناجمة عن الفيروس بين الرجال لأنهم الأكثر عرضة للأمراض التنفسية المزمنة بسبب ارتفاع معدل المدخنين رغم ذلك لانغفل الجانب الايجابى لتماسك بعض الأسر والتعاون بين افراد الاسرة الواحدة خاصة فى المجتمع المصرى[٣]

---

[١] - UNICEF MEAN: The Impact of Covid-19 on Cheeldren on the Middle East and North Africa,November2020.-

[٢] - منار رمضان : كورونا تلقى بظلالها على اهداف التنمية المستدامة فهل ستعيد ترتيبها ، مركز الإعلام التنموى (استدامة) اكتوبر ٢٠٢٠ ، ص ٢ انظر الرابط :https://dmcyemen.com/119

[٣] - الامم المتحدة : فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) انظر الرابط :
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab region.pdf

الهدف السادس: المياة النظيفة والنظافة الصحية:(مستوى التأثير :مختلط)

من أهم الوسائل الوقائية من فيروس كورونا هو غسيل اليدين بالمياه النظيفة. هذه الوسيلة قد لا تكون متوفرة لبعض المواطنين، خاصة المقيمين ببعض الأماكن العشوائية والقرى النائية. وقد يؤدي هذا إلى انتشار الفيروس في هذه المناطق بسبب ضعف إمكانياتهم، وعدم وصول المياه النظيفة إلى منازلهم الا ان الجانب الإيجابى لفيروس كورونا أجبر الجميع على النظافة الشخصية والاستخدام الدائم للمطهرات للوقاية من تفشى الفيروس

الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة (مستوى التأثير: سلبى بشكل طفيف)

ساهم انتشار فيروس كورونا فى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض أسعار الطاقة مثل النفط الذى قد يزيد من فرص الحصول على الطاقة لكنها تقلل من الحوافز للطاقة المتجددة

الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد (مستوى التأثير سلبى للغاية)

أثرت أزمة جائحة كورونا على القوى العاملة [1]في جميع أنحاء العالم، وقد أدت هذه الأزمة إلى اغلاق الكثير من المنشآت والمؤسسات وتوقف العمل وتخفيض ساعات العمل أدى الى أن كثيراً من العمال الى ترك وظائفهم وتضرر الكثير خاصة عمال المياومة وأصحاب الدخول المحدودة واصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة مما زاد من معدل البطالة طبقا لتقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن الخسائر الناجمة عن فقدان الوظائف ومصادر الدخل في الدول النامية قد تتخطى ٢٢٠ مليار دولار، وأن 55% من التعداد السكانى العالمى لاتشملة مظلة الحماية الاجتماعية [2]وهى توابع لها عواقب وخيمة على التعليم والأمن الغذائى وحقوق الانسان وهو ما دفع العديد من الدول إلى تقديم المساعدات العاجلة للشركات والعمال لحمايتهم، خاصة في القطاعات الأكثر تضررًا التي تضم العمالة ذات الدخول المتدنية والعمالة غير الرسمية.

اتساع خطر انتشار فيروس كورونا فى كل دول العالم أثر سلبًا على حركة الطيران والسفر والتجارة والشحن، كما انعكس سلبًا في انخفاض وتذبذب الأسواق المالية وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها. كما أن توقف حركة التجارة العالمية والتوريد تسببت في تراجع نشاط التصنيع العالمي مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل نمو التجارة العالمية.[3]

الهدف التاسع : الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (مستوى التأثير : مختلط أو سلبى بشكل طفيف)

الامم المتحدة : التقرير العربى للتنمية المستدامة ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠ ، ص ٧٤ ، انظر الرابط :https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Fi -

- The Sustainable Development Goals Report- 2019 Arabic

[1] -World Health Organization:Covid-19: Occupational health and safety for health - workers,2February 2021

[2] - دعاء عبد المنعم : تأثير كورونا على الدول النامية ، بوابة الأهرام ، تاريه ٢٠٢٠/١٢/١٠ ، انظر الرابط : http://gate.ahram.org.eg/News/2541252.aspx

[3] - سحر عبود ، أسماء مليجى : التداعيات المحتملة لازمة كورونا على الاقتصاد المصرى ، سلسلة أوراق السياسات ، اصدار رقم (١) معهد التخطيط القومى ، القاهرة مايو ، ٢٠٢٠ ص ٥ – ص ١٠

تسبب انتشار وباء الكورونا فى اغلاق العديد من المصانع والشركات وتوقف العمل والانتاج كما تسبب فى خسائر الشركات وافلاس البعض الآخر وعلى الجانب الآخر تسارع الدول فى جميع انحاء العالم الى ابتكار علاج أولقاحات لاحتواء الفيروس والحد من انتشارة ، وتطوير التكنولوجيا والاسراع فى استيعاب التكنولوجيا الرقمية فى مجالات الصحة الالكترونية والتعليم الالكترونى والحوكمة الالكترونية

الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة (مستوى التأثير سلبى للغاية)

أثر فيروس كورونا على هذا الهدف بطريقة غير مباشرة، حيث إن الأزمة ستؤدي إلى توسعة الفجوة بين الطبقات، خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة والأشد فقرًا التي ليست لديها إمكانيات متاحة لمواكبة التعايش مع أزمة كورونا، خاصة الأسر بالمناطق النائية والأماكن العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية والتي ليس بها خدمات إنترنت، وليس لديها الإمكانات المادية للحصول على التكنولوجيا، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تدهور المستوى التعليمي للطلاب لعدم حصولهم على التعليم الموجه مقارنة بالطلاب المقيمين بالمناطق المتاح بها هذه الخدمة. بالإضافة إلى أن غالبية مسئولي هذه الأسر من العمالة غير المنتظمة التى تأثرت بالجائحة و فقدوا وظائفهم .

الهدف الحادى عشر : جعل المدن والمجتمعات المحلية شاملة للجميع وآمنة و مستدامة (مستوى التأثير مختلط او سلبى بشكل طفيف)

يواجه السكان الذين يعيشون في العشوائيات والأحياء الفقيرة خطرًا أكبر للتعرض لفيروس كورونا بسبب الكثافة السكانية العالية، وسوء ظروف الصرف الصحي وصعوبة توافر مياه نظيفة وحرمانهم من الاماكن العامة الخضراء فضلاً عن اغلاق وسائل النقل العام على الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية فى هذا المجال ببناء المساكن والمدن والمجتمعات العمراتية الجديدة من أجل حياة أفضل وكريمة لسكان العشوائيات (طبقاً لبرنامج حياة كريمة)

الهدف الثانى عشر: كفالة وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة (مستوى التأثير سلبى بشكل طفيف)

الهدف الحادى عشر والثانى عشر يكمل كل منهما الآخر فلن تتحقق الاستدامة الا باقامة مدن ومجتمعات ويتوافر الانتاج والاستهلاك وتوافر عامل النقل الرئيسى بهذا يتوافر طابع الاستدامة للمجتمعات على الجانب الآخر فان انتشار فيروس كورونا كان له تاثير على عدم اكتمال هذة المنظومة بالاضافة الى تخفيض الاستهلاك من بعض السلع الغذائية وزياده الاستهلاك من الادوات الطبيه الواقية من الفيروس وايضا انخفاض الانتاج لتوقف عجلة الاقتصاد وانخفاض استخدام الموارد الطبيعية بسبب انخفاض النشاط الاقتصادى والاستهلاك [1]

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ (مستوى التأثير مختلط

[1] - الامم المتحدة : فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) انظر الرابط :
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pdf

منذ تفشى وباء الكورونا وتزايد استخدام المستلزمات الطبية فازدادت المخلفات وزاد من تلوث البيئة الناتج عن الاستخدام الغير مقنن لأدوات التنظيف والتعقيم والسوائل الكيماوية (الكحول والكلور)الأمر الذى شكل تحديًا كبيراً في كيفية وضع أسس واضحة لسياسات التعامل مع المخلفات الطبية المتعلقة بالأزمة، بما يضمن نقلها ومعالجتها بصورة أمنة وصحية حرصا على عدم تزايد نسبة التلوث وانتشار العدوى ، وكذا الحال في التعامل مع الجثث المتوفاه وكيفية دفنها، وهو ما شكل مؤخراً بعض المشاكل داخل المجتمع المصري، بسبب مخاوف بعض السكان من دفن الضحايا في مقابر أسرهم[١] ، وعلى الجانب الآخرتسببت الأزمة فى بعض الآثار الإيجابية للبيئة، حيث أدى توقف النشاط الاقتصادى واغلاق بعض المصانع وتقليل عدد ساعات العمل بها إلى تقليل الغازات المنبعثة منها و وحظر التجوال ساعد فى انخفاض العوادم المنبعثة من السيارات، وهذا أدى إلى تقليل غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.[٢]

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء (مستوى التأثير سلبى)

بسبب تفشى فيروس كورونا والإجراءات الإحترازية توقفت أنشطة التنمية البحرية والساحلية ومصايد الأسماك وحركة الصيد والسياحة البحرية كما فى مصر فى الغردقة وشرم الشيخ والبحر الأحمر وتوقف النشاط السياحى فضلا عن تأثير الإحتباس الحرارى والنفايات الملوثة للبحار والمحيطات من الأخطار التى تهدد النظم الإيكولوجية البحرية على الصعيد العالمى والاقتصادى[٣]

الهدف الخامس عشر : الحياة فى البر (مستوى التأثير مختلط)

تدهور الأراضى والتصحر يشكلان تهديدين رئيسيين للتنوع البيولوجى والأمن الغذائى وسبل العيش كما أن تراجع التنوع البيولوجى وتوقف التوسع العمرانى واستصلاح الأراضى وتوقف الأعمال بسبب العزل المنزلى والإجراءات الإحترازية شكلت تحديات رئيسية للتنمية المستدامة على الرغم من أن مصر من الدول الرائدة فى حماية التنوع البيولوجى بمشاركتها فى اتفاقية التنوع البيولوجى عام 1992، ولديها 30 منطقة محمية طبيعية تغطى نسبة 14.7% من مساحة مصر الكلية [٤]

الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية (مستوى التأثير مختلط)

تسعى حكومات الدول للتخفيف من عواقب الفيروس كما تحاول دول العالم جاهده توفير اللقاح للحماية من الفيروس وتوزيعه بالعدالة بين جميع أطياف المجتمع ،و محاربة الفساد ومقاومة العنف ضد المرأة والأطفال وقيام مؤسسات فعالة لها قوة القانون تخضع للمساءلة تحقق مجتمع أكثر عدالة .[٥] ، على الجانب الآخر هناك مناطق فى العالم أكثر تأثرًا بجائحة كورونا هي مناطق

---

[١] - الامم المتحدة : التقرير العربى للتنمية المستدامة ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠ ، ص ١٦٩ انظر الرابط https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf

[٢] - عمر الحسينى : أثر أزمة كورونا على أهداف التنمية المستدامة فى العالم ومصر ، المرصد المصرى ، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ابريل ، ٢٠٢٠ انظر الرابط : https://marsad.ecsstudies.com/27748

[٣] - الامم المتحدة : التقرير العربى للتنمية المستدامة ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) ٢٠٢٠ ، ص ١٨٢ انظر الرابط https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf

[٤] - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ، القاهرة ، ، ص ١٢٧

[٥] - الامم المتحدة : التقرير العربى للتنمية المستدامة (مرجع سبق ذكره) ص ٢٠٢

النزاع التى لايتحقق فيها السلام العادل لما يعانيه شعوب هذه المناطق من ضعف الإمكانيات في جميع المجالات الطبية والاجتماعية والاقتصادية من قبل ظهور الفيروس وبعد ظهور هذه الجائحة تعاني هذه المناطق من عدم وجود وسائل الحماية من الفيروس والعلاجات المتاحة له أو المستشفيات التي يتلقى فيها المرضى العلاج من هذا الفيروس بالإضافة إلى صعوبة وصول المساعدات الطبية لهذه المناطق بسبب الحروب والنزاعات الموجودة بها على سبيل المثال النزاعات الموجودة في سوريا وليبيا واليمن وفلسطين.

الهدف السابع عشر : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (مختلط أو سلبى بشكل طفيف)

على الرغم من أن أزمة كورونا أحدثت رد فعل قوى ضد العولمة، وإغلاق الحدود والمجالات الجوية لكل دولة، وعدم استقبال رعايا الدول الأخرى ، وإيقاف الرحلات السياحية خوفًا من انتقال العدوى من خلال انتقال رعايا الدول التي بها حالات إصابة كثيرة ، وتوقف حركة التجارة الدولية إلا أنها أكدت على ضرورة التكاتف والتعاون الدولي لتبادل الخبرات في مجال مكافحة الأمراض والفيروسات والسعى لايجاد علاج لهذا الفيروس الذى أثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يتضح مما سبق أن فيروس كورونا COVID-19 شكل صعوبات وتحديات أمام دول العالم المتقدمة والنامية والعربية ، وتراجعت الدول عن الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب سيطرة هذا الفيروس على فكر وسياسات والموازنات المالية لكافة دول العالم وتوجية الانفاق الحكومى لإحتواء الفيروس والبحث عن العلاج الآمن للحفاظ على صحة مواطنيها ، لذلك كانت مؤشرات الآداء لأهداف التنمية المستدامة البعض إيجابى والبعض سلبى والبعض الآخر مختلط (يجمع بين السلب والايجاب) ومن ثم يجب على الدول إعادة رسم خريطة جديدة لسياساتها تتماشى مع مجريات الأمور المستحدثة كى تستطيع تحقيق أهدافها .

ثالثا- وضع مصر على خارطة مؤشرات التنمية المستدامة لعام 2020

- وضعت مصر محور التنمية المستدامة فى مقدمة أولوياتها الوطنية وتجسد ذلك فى استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) والتى تعمل على تحقيقها فى جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية سعياً لتحقيق طموحات وآمال المجتمع المصرى ، فقد تقدمت مصر 9 مراكز فى مؤشرات التنمية المستدامة عام 2020 حيث حصلت على المركز 83 من بين 166 دولة مقارنة بعام 2019 كانت تحتل المرتبة 92 من بين 162 دولة مصنفة كما احتلت المرتبة 10 مقارنة 16 دولة من الأسواق الناشئة المصنفة فى عامى 2019 / 2020 كما تقدمت مصر على المستوى العربى لتحصل على المركز السابع من بين 20 دولة عربية مصنفة فى عام 2020 مقارنة بعام 2019 حيث كانت تحتل المركز التاسع من بين 19 دولة عربية مصنفة ، وعلى مستوى القارة الافريقية حصلت مصر على المركز الرابع من بين 47 دولة افريقية مصنفة عام 2020 كما احتلت المرتبة ذاتها فى عام 2019 من بين 45

دولة أفريقية مصنفة ، كما احتلت المرتبة الأولى من بين 9 بلدان عربية فى اتباع المعايير الوطنية العربية لتقييم أهداف التنمية المستدامة .[1]

حققت مصر تفوقاً عما كان مستهدفاً فى 2020 فى عدة مؤشرات منها تقدم مصر 13 مركزاً فى مؤشر جودة البنية التحتية وتصاعد مؤشر كفاءه الحوكمة منذ عام 2015 حتى عام 2020 بنحو 9 درجات ، كما ارتفع مؤشر كفاءة المؤسسات 12 مركزاً وارتفع مؤشر الملكية الفكرية 5 مراكز وفي ما يتعلق بمؤشر الصناعة والابتكار تم تحقيق المستهدف لعام 2020 بمؤشرات التجارة السلعية والخدمية ومؤشر نسبة الصادرات ذات المكون التكنولوجى ، وبفضل جهود الدولة فى مجال المعرفة والرقمنة أدى الى تحسن الكثير من مؤشرات التكنولوجيا بعام 2019 مقارنة بعام 2015 منها المؤشر العالمى للابتكار ونسبة السكان اللذين يستخدمون الانترنت .

وفقاً لما تمّ إحرازه في البعد الاجتماعي من أهداف التنمية المستدامة، حققت مصر 80% من مستهدفات 2020 في معدل وفيات الأمهات وتقزم وفقر دم الأطفال وتغطية التأمين الصحي وفي ما يتعلق بتطوير الخدمات التعليمية، أنَّه نتيجة اهتمام الدولة بعمل مبادرات وطنية لتطوير هذه الخدمات، والتي من بينها مبادرة "حياة كريمة"، وذلك لإنشاء وتجديد وتوسعة 419 مدرسة مع إتاحة التعليم في القرى الأشد فقرًا، كما تم تحقيق بعض مستهدفات 2020 في المؤشرات الخاصة بالتعليم، التي من بينها الوصول إلى المستهدف لمؤشر نسبة التسرّب من التعليم قبل 18 سنة، والتفوق على ما كان مستهدفاً في مؤشر نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم، فضلاً عن أن معدلات الإنجاز تخطت ما نسبته 80% في المؤشرات المتعلقة بمتوسط عدد الطلاب في الفصل وحجم التدفقات النقدية الموجهة للمنح الدراسية، وكذا مؤشر الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلى

نتيجة حرص الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الاهتمام بفئات المجتمع المختلفة لضمان سُبل الحياة الكريمة فقد وصلت معدلات الإنجاز إلى 82% من مستهدفات 2020 في مؤشر الإنفاق على الحماية الاجتماعية، وتم تحقيق زيادة عن مستهدف 2020 في المؤشر المتعلق بمتوسط الدعم الغذائي للأسرة، كما تم تحقيق 70% من مستهدف 2020 في مؤشر الفقر، ولا تزال هناك تحديات تواجة الحكومة وجهود كبيرة يتم بذلها لتحسين هذه المؤشرات.

"كما حققت مصر تحسّنًا واضحًا في مؤشر تقليل الفجوة بين الجنسين في التمكين السياسي، وكذلك تقليل الفجوة بين الجنسين في التحصيل التعليمي، ومؤشر الفجوة بين الجنسين في الصحة والبقاء، ومؤشر المرأة والسلام والأمن، مقارنة بعام ٢٠١٥".

كما استقر موقف مصر بالنسبة لهدف العمل المناخى فقد تحسن مؤشر نصيب الفرد من انبعاثات ثانى اكسيد الكربون بالإضافة الى استقرار موقف مصر ازاء هدف الحياة فى البر حيث استقرت مؤشرات نسبة المساحة المحمية فى المواقع الارضية والمياة العذبة المهمة للتنوع البيولوجى .

[1] - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ، اصدار ديسمبر ٢٠١٩ ، ص ١٢٠

المبحث الثالث

برامج الحماية الاجتماعية ومدى فاعليتها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تظهر أنظمة الحماية الاجتماعية *بجلاء فى أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حيث يدعو الهدف الفرعى (١-٣) من هذة الأهداف الى" استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطنى للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030 ".[١]

كما نص إعلان منظمة العمل الدولية الصادر عام 2008 " وضع وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية و الضمان الاجتماعى وحماية الأيدى العاملة تكون مستدامة ومتكيفة مع الظروف الوطنية تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم وتوفير أجر يضمن حد أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين ." [٢]

من منطلق ذلك يتناول المبحث العناصر الآتية :

أولاً – مفهوم الحماية الاجتماعية

ثانياً– أهداف الحماية الإجتماعية

ثالثاً– العلاقة بين برامج الحماية الاجتماعية والوثيقة الصلة بأهداف التنمية المستدامة

أولاً – مفهوم الحماية الاجتماعية :

تعددت مفاهيم الحماية الاجتماعية[٣] نذكر منها :

تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى الحماية الاجتماعية : أنها السياسات والإجراءات التى تعزز قدرة الفقراء على التغلب على الفقر وتمكنهم من ادارة المخاطر والصدمات بشكل أفضل ، وتشمل اجراءات الحماية الاجتماعية : التأمين الاجتماعى والتحويلات الاجتماعية وتأمين المعايير الأساسية لضمان بيئة عمل داعمة .

---

[١] - united Nation Research Institute for Social Development (UNRISD)Combating Poverty and Inequality: Structural change, Social Policy and Politics ,2010 , p:135 انظر الرابط : https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title -

* يرجع تاريخ الحماية الاجتماعية الى الدول المتقدمة للحفاظ على مستوى المعيشة ومعالجة الفقر المؤقت، ويمكن إرجاعها إلى الإمبراطور الروماني MARGO TRAJAN الذي قام بتوسعة برنامج الحماية بتوزيع الحبوب مجانًا على الفقراء في الإمبراطورية. كما وضع الأموال العامة لدعم الأطفال الفقراء. ولم تكن الرفاهية منظمة حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد أنشئت أنظمة الحماية خلال هذه الفترة في ألمانيا ، لاستهداف الطبقات العاملة واتبعت الولايات المتحدة هذا النظام بعد عدة سنوات، خلال الكساد العظيم عام ١٩٢٩ لتقديم الإغاثة الطارئة لأولئك الذين يعانون سوء المعيشة، ويتم الآن استخدامها كنهج سياسي في الدول النامية، لمعالجة قضايا الفقر المستمر والأسباب الهيكلية المستهدفة.

[٢] - الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية(مرجع سبق ذكرة) ص ٥٥

[٣] -الامم المتحدة : دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠٢٠ ، ص ١٩، ص ٢٠

الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠ ، ص ٢٠ : ص ٢٢

تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) الحماية الاجتماعية على أنها تتضمن تسع مجالات تغطى مجمل جوانب حياة الأفراد ومختلف الفئات السكانية ويعتبر نظام الحماية متكاملا بقدر مايشمل هذه المجالات التسعة مجتمعة وهى الرعاية الطبية ، المساعدات فى حالة المرض ، الاعانة فى حالة البطالة ، اعانات كبار السن ، تعويضات اصابات العمل ، تعويضات الأسر ، اعانة الأمومة تعويضات العجز ، ومساعدة الناجين ، وتقترح ثلاث طرق للوصول الى حماية اجتماعية متكاملة وهى : نظم الحماية الاجتماعية الشاملة ، نظم التأمين الاجتماعى ، وخطط المساعدة الاجتماعية مفهوم البنك الدولى :الحماية الاجتماعية أنها مجموعة من التدخلات لمتابعة الأفراد والأسر والمجتمعات لمساعدتهم على ادارة المخاطر المحيطة بهم ولمحاربة الفقر ضمن هذا المنظار تعتبر الحماية الاجتماعية نوعاً من الاستثمار لتقوية الموارد البشرية

تعريف منظمة الإسكوا : الحماية الإجتماعية بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والبرامج العامة المصممة للحد من الفقر وعدم المساواة ودعم النمو الشامل وذلك من خلال تعزيز رأس المال البشرى وفرص العمل ودعم قدرة الافراد على ادارة المخاطر الاقتصادية والحياتية.

ثانياً– أهداف سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية [1]

يعتبر التمتع بالحماية الإجتماعية حقاً من حقوق الإنسان ضمن حقوقة الاقتصادية والاجتماعية وقد تضمنت منظمة العمل الدولية هدف توفير الحماية الاجتماعية للعاملين ضمن مكونات العمل اللائق، وتهدف سياسات الحماية الاجتماعية الى تفعيل هذة الحقوق للعاملين وجميع المواطنين فى المجتمع فتساهم بذلك فى تحقيق التماسك الاجتماعى وإرساء الأمن المجتمعى وإعادة توزيع ثمار النمو والتنمية على نحو أكثر عدالة ، وتعزز رأس المال البشرى والانتاجية وتولد شعوراً بالإستقرار الاجتماعى لدى المشمولين برعايتها

جاء فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة من مجلس حقوق الانسان فى عام 2014 أن النظم الشاملة للحماية الاجتماعية يمكن تحقيقها تدريجياً بما يتفق مع الموارد المتاحة للدول وعلى الدول ان تضع استراتيجيات للحماية الاجتماعية تحترم مبادىء عدم التمييز والمساواة بين الجنسين والإندماج الإجتماعى و تشتمل على توليفة من التدابير حسب آليات الحماية الإجتماعية القائمة وحسب السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للدولة والتى تعزز من القدرة على تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة .[2]

طبقاً لمعايير منظمة العمل الدولية يشمل نظام الحماية الاجتماعية المتكامل تسعة مجالات تغطى مجمل جوانب حياة الأفراد ومختلف الفئات السكانية ويعتبر نظام الحماية الإجتماعية متكاملاً بمقدار مايشمله من المجالات التسعة مجتمعة ، تلك المبادرات التسعة فى منظومة الامم المتحدة تمثل الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لمواجهة آثار الأزمات فى العالم أى كانت من أجل

[1] - الأمم المتحدة : دليل ادماج مبادىء العدالة الإجتماعية فى السياسات الإنمائية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) ٢٠٢٠، ص ٧٣

[2] - الامم المتحدة : دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٢٠

تعزيز الاستقرار الاجتماعى ، وعلى الدول اتخاذ مايلزم من السبل الكفيلة لتوسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة.

يوضح الشكل الآتى المجالات التسعة لنظام الحماية الاجتماعية

شكل (١) المجالات التسعة لنظام الحماية الاجتماعية

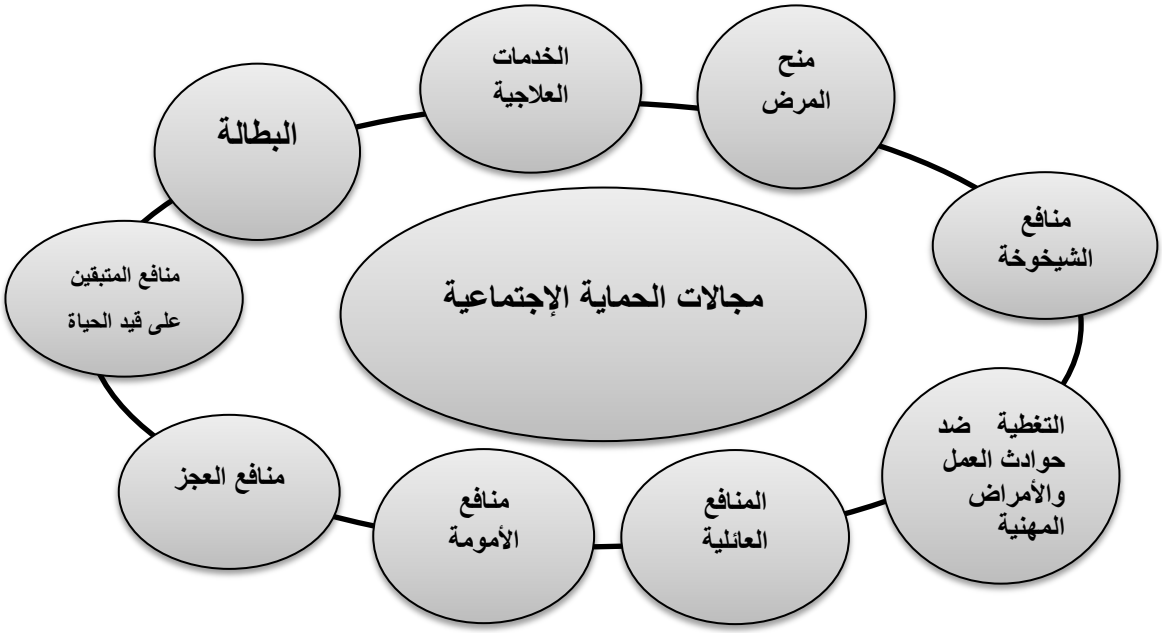

المصدر : الامم المتحدة : دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) ص ٧٧ .

ثالثاً – العلاقة بين برامج الحماية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة

هناك علاقة وثيقة تربط بين بعض أهداف ومقاصد التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية[١] حيث تمثل الحماية الاجتماعية موقعاً مركزياً فى التوجهات التنموية الجديدة التى عبرت عنها خطة التنمية المستدامة 2030 سواء فى سياقها العام أو فى الأهداف والمقاصد المحددة ويعود ذلك الى قصور التغطية بالحماية الاجتماعية وعدم شمولها مختلف أبعاد الحياة الانسانية الفردية والجماعية ، طبقاً لتقديرات البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فان 55 % من التعداد السكانى العالمى لاتشمله مظلة الحماية الاجتماعية[٢] وهى توابع سيكون لها عواقب وخيمة على أهم أهداف التنمية المستدامة كالتعليم وحقوق الانسان والأمن الغذائى والتغذية ، فالعالم الذى تصبو الية حسب خطة التنمية 2030 هو عالم تتاح فية للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات وعلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية (الفقرة 7 من ديباجة الخطة) والالتزام بالقضاء على الفقر أى أنه لابد أن يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية

[١] - الامم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية (مرجع سبق ذكرة) ص ٧٢

[٢] - United Nation : Social Protectionresponses to the Covid-19 Crisis in the MENA,Arab Sstates region ,(BC- SP), July.2020

عن طريق وسائل منها نظم الحماية الاجتماعية (فقرة 24) ويشمل ذلك قطاع الأعمال التجارية مع حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية[1] (فقرة 67 من ديباجة الخطة).

فى سبتمبر 2015 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة على المستوى الدولى للتنمية المستدامة لعام 2030 وتضمنت الخطة 17 هدفاً و 169 مقصداً (الغايات) من شأنها تعزيز الجهود والسياسات التنموية للسنوات الـ 15 القادمة تتناول مجموعة من القضايا مثل القضاء على الفقر ومكافحة الجوع والتعليم للجميع والمساواة بين الجنسين والجوانب البيئية والطاقة النظيفة والتنوع البيولوجى والمناخ والجوانب الاقتصادية .

ترتبط الحماية الاجتماعية بأهداف ومقاصد التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً كما يرتبط تحقيق هذة الاهداف بالعدالة الاجتماعية فقد أقر اعلان كوبنهاجن الصادر عن مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية فى عام 1995 بأن العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية العادلة عنصران أساسيان للتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة ،من أهم الاهداف السابعة عشر الهدف (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٨) ، (١٠) ، (١٦)

الهدف الأول : القضاء على الفقر بكل أبعاده

يرتبط هذا الهدف بالحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية حيث القضاء على الفقر بكل أبعادة عن طريق المساواة والعدالة فالفقر وعدم توافر الحماية الإجتماعية يرجع الى تراكم السياسات وإهمال الفئات الضعيفة والفقيرة ويشترك هذا الهدف مع مجموعه من الأهداف ترتبط بالفقر منها الهدف الثانى : "القضاء على الجوع واتاحة الأمن الغذائى والتغذية والزراعة المستدامة ،فالجوع والفقر حالات متداخلة ، والفقر من مسببات الجوع و أن معالجة الجوع وتوفير الغذاء لايعالجان الفقر ومن الممكن أن يقع الأفراد تحت خط الفقر بدون التعرض للجوع ، كذلك الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاهية ، و الهدف الرابع : التعليم الجيد يكملان الهدف الأول من منظور الفقر بمعناة الشامل بالحصول على الخدمات الاجتماعية الرئيسية الغذاء والصحة والتعليم ، وكذلك مايتصل بالحق فى الحصول على السكن فى الهدف الحادى عشر : مدن ومجتمعات محلية مستدامة ، وأيضاً الحق فى الحصول على الخدمات العامة من مياة وصرف صحى فى الهدف السادس: المياة النظيفة والنظافة الصحية ، والحق فى توفير الكهرباء فى الهدف السابع طاقة نظيفة وبأسعار معقولة تلك الاهداف جميعها من مكونات الفقر متعدد الأبعاد والتى تم وضعها فى أول أهداف خطة التنمية المستدامة لأهميتها ، و يتطلب تحقيق هذة الاهداف تفعيل برامج الحماية الاجتماعية وكفالة المساواة لحماية الفئات الضعيفة والفقيرة من براثن الفقر أحد الاعمدة الأساسية فى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 ، على سبيل المثال :من مقاصد الهدف الاول (١-٣) استحداث نظم وتدابير حماية إجتماعية ملائمة على الصعيد الوطنى للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء الضعفاء بحلول 2030 ، والمقصد (١-٤) ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولاسيما الفقراء والضعفاء منهم بنفس الحقوق فى الحصول على الموارد الاقتصادية وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية

[1] - الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية (مرجع سبق ذكرة) ص ٧٣

وعلى حق ملكية الأراضى والتصرف فيها[1] ، والمقصد (١-٥) بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030

يوضح الشكل التالى مكونات القضاء على الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (الفقر)

شكل (٢) مكونات القضاء على الفقر (الهدف ١)

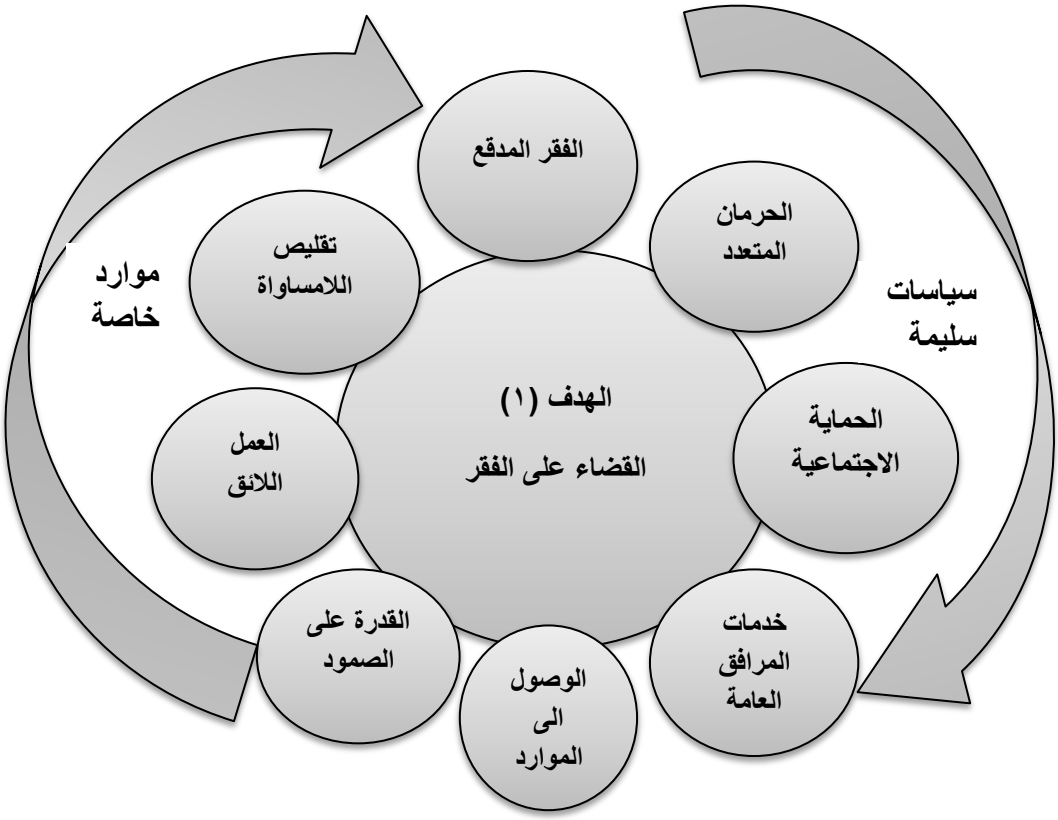

المصدر : الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠، ص ٢٨

طبقاً لتفسير المجلس الدولى للعلوم لخطة 2030 يتطلب القضاء على الفقر المدقع ضمان إمكانية حصول الجميع على الموارد الأساسية وتوفير الحماية الإجتماعية والتصدى للتفاوت بين الفئات الإجتماعية ، ويعنى تحقيق المقاصد تصميم وتنفيذ سياسات إجتماعية ملموسة تتناسب مع نتائج السياسات الفعلية التى بينت أنها أكثر نجاحاً فى تحقيق الأهداف ومن ضمن هذة السياسات الناجحة سياسة الحد الأدنى للحماية الإجتماعية والتأكيد على أن الحماية الإجتماعية لابد أن تكون شاملة ولا تغفل أى فئة إجتماعية ويقع هذا التوجة فى صلب مفهوم العدالة الاجتماعية و خطة التنمية المستدامة ، ومن ثم لابد أن يكون الهدف (١) القضاء على الفقر

[1] - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ، اصدار ديسمبر ٢٠١٩ ، ص، ١٠ ، انظر الرابط : https://www.capmas.gov.eg/pdf/SDG.pdf

ومقاصدة هو جوهر أهداف التنمية الأخرى ويقضى التصور الأمثل بأن يكون المقصد (٣) الخاص بالحماية الاجتماعية هو جوهر الهدف (١) وبالتالى اذا تحتم اختيار مؤشر لقياس التقدم فى القضاء على الفقر فهذا المؤشر يجب أن يكون نسبة التغطية بأنظمة الحماية الاجتماعية فهى تمثل منهجاً أكثر شمولاً وتكاملاً لمراجعة الاستهداف وتحسين نظم الحماية الإجتماعية[١]

الهدف الخامس : "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" يعد جزءاً أساسياً من تحقيق المساواة العامه بين الجميع ولايمكن فصلة عن تحقيق العدالة الإجتماعية والحماية الإجتماعية ، ومن مقاصدة التى ترتبط بالحماية الاجتماعية ، المقصد الرابع : (٥-٤) : "الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة[٢]" ، فيما يلى يوضح الشكل مكونات المساواة بين الجنسين فى الهدف (٥)

شكل (٣) مكونات المساواة بين الجنسين الهدف (٥)

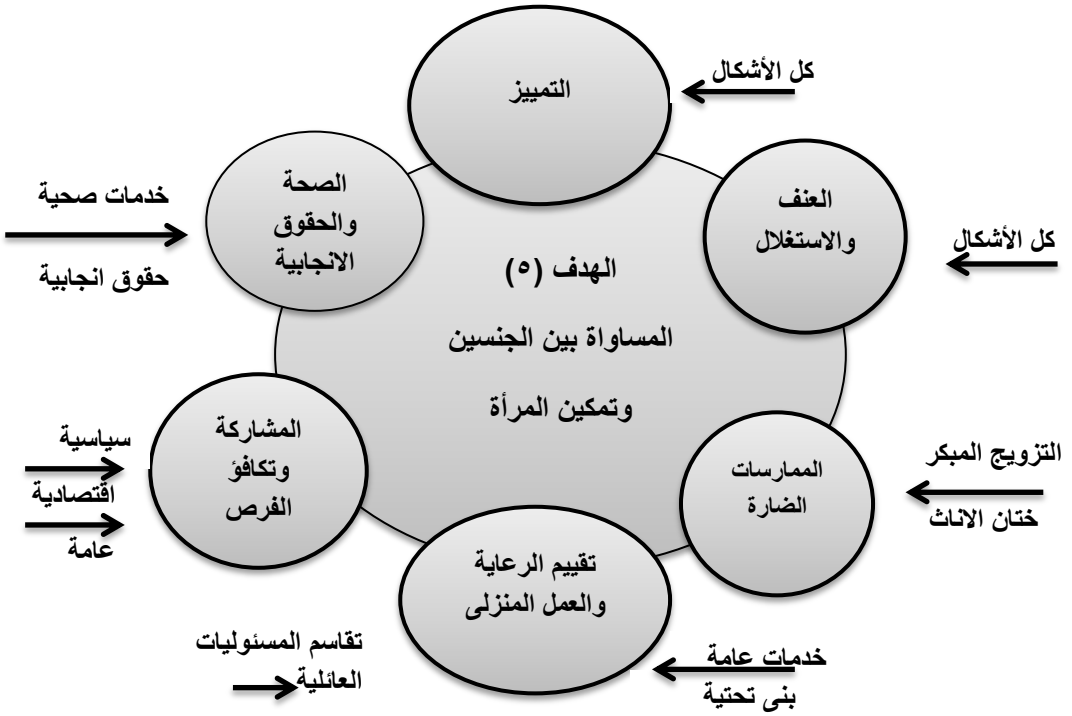

المصدر : الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠، ص ٢٩

الهدف (٨) العمل اللائق ونمو الاقتصاد : يندرج ضمن الأهداف التى تشملهم الحماية الاجتماعية فى المقصد (٨-٨): حماية حقوق العمل وايجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرين وبخاصة المهاجرات والعاملون فى الوظائف غير المستقرة [٣]

---

[١] - الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ،(مرجع سبق ذكرة) ص ٧٣

[٢] - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ،(مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤

[٣] - الأمم المتحدة : الحماية الاجماعية أداة للعدالة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ، نشرة التنمية الاجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، ٢٠١٥ ، ص٥

الهدف (١٠) : "الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها" ، يهدف الى تحقيق العدالة الإجتماعية والحد من التفاوتات سواء كانت بين الدول أو داخل الدولة نفسها ومن مقاصد الهدف (١٠) التى ترتبط بالحماية الاجتماعية بصفتها إحدى السياسات المحورية فى تحقيق قدر أكبر من المساواة المقصد (١٠-٤): "اعتماد سياسات ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الإجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً" يوضح المقصد طبيعة السياسات المطلوبة لتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ضمنها سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية بصفتها مكوناً من السياسات الاجتماعية الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية حيث مفهوم العدالة الاجتماعية (المساواة) أوسع نطاقاً من مفهوم القضاء على الفقر ويشملأبعاداً وفئات اجتماعية أوسع.

طبقاً لمعهدالأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية يمكن توزيع حزمة السياسات الاجتماعية التحويلية وفق أربعة محاور هى الانتاج و أعادة التوزيع و إعادة الانتاج الاجتماعى و الحماية الإجتماعية كما يوضحها الشكل التالى

شكل (٤) السياسة الاجتماعية التحويلية

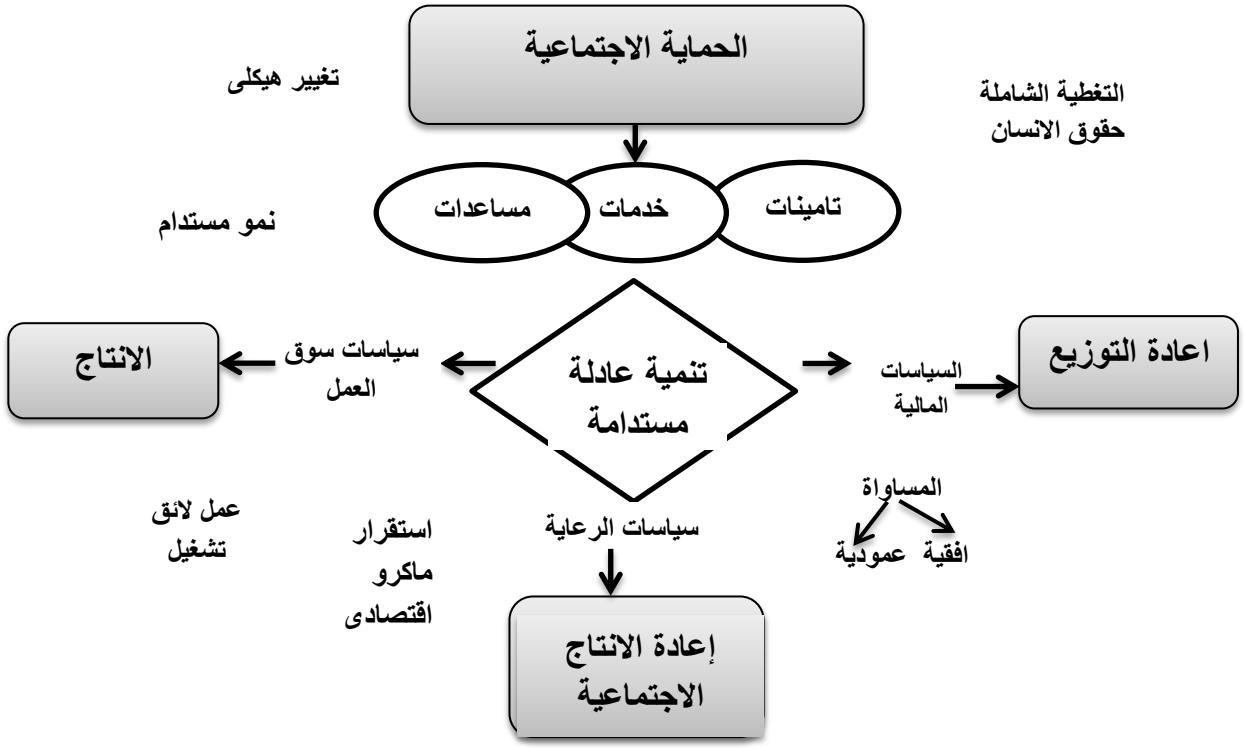

المصدر : الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠، ص ٧٦

الهدف (16) : "السلام والعدل والمؤسسات القوية" يحدد خصائص المجتمع المنشود بتوفير السلم والأمن والعدالة الاجتماعية ومن مقاصد الهدف (16) التى ترتبط بالحماية الاجتماعية المقصد(16-6) : انشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وتشمل الجميع والمقصد(16-8): ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية فى عملية صنع القرار فى المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية العالمية من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات .

المبحث : الرابع

الآليات وبرامج الحماية الاجتماعية التى انتهجتها الحكومة لاحتواء فيروس كورونا

لاشك أن انتشار فيروس كورونا فى جميع دول العالم لم يكن له آثارة السلبية على الوضع الصحى بزيادة عدد الاصابات والوفيات من المرضى والأطقم الطبية بل كانت آثارة أشد قسوة على الوضع الاقتصادى والاجتماعى والفئات الفقيرة ، وأصبح مواجهة الفيروس يشكل تحدياً صعباً أمام دول العالم يتطلب حشد كافة الجهود لمواجهتة، وكان لابد من الإسراع بتغيير الخطط واتخاذ التدابير من برامج وسياسات للحماية الإجتماعية التى تستهدف الطبقات الأولى بالرعاية مع تطوير منظومة هذة البرامج لتواكب التغيرات والأزمات التى تواجهها الدول لإحتواء الفيروس وتقديم المزيد من المساعدات للفئات الأكثر تضرراً.

يقول غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية "أن ٢٩ % [١] **فقط من سكان العالم يحصلون على تغطية حماية إجتماعية مناسبة ويجب على الحكومات أن تعمل على ضمان إستدامة سبل العيش والشركات والوظائف وحماية صحة العمال وحقوقهم ودخولهم أثناء وبعد كوفيد-١٩".**

كما دفعت التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ وكالات الأمم المتحدة إلى دعوة الدول إلى زيادة برامج الحماية الاجتماعية بهدف حماية الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الفيروس.

تعد مصر من الدول التى سعت جاهدة الى تفعيل برامج الحماية الإجتماعية واستحداث برامج ومبادرات لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد COVID-19 وحماية جميع الفئات التى تضررت من تفشى الفيروس فى جميع القطاعات ليس هذا فحسب بل شاركت جموع قوى الشعب المصرى من الشباب ومؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال والقطاع الخاص من أجل مساعدة الحكومة فى حماية الفئات الفقيرة والأكثر تضرراً.

من سياق ذلك يتم مناقشة النقاط الآتية :

أولاً- دور الحكومة المصرية فى احتواء الازمة

ثانياً- اهم برامج الحماية الاجتماعية والمبادرات التى انتهجتها الحكومة المصرية

ثالثاً- دور المجتمع المدنى ومساهماتة فى التخفيف من حدة الازمة

رابعاً- دور المنظمات الدولية فى مساعدة الدول لاحتواءأزمة فيروس كورونا

خامساً- رؤية مستقبلية لمواجهة تحدى الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة

---

[١] - ميكال روتكوفسكي : كيف يتسنى للحماية الاجتماعية مساعدة البلدان على مواجهة فيروس كورونا ، مدونة البنك الدولى ابريل ٢٠٢٠ ، انظر الرابط :
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-social-protection-can-help-countries-cope-covid-19
الأمم المتحدة : كوفيد -١٩: الأمم المتحدة تحث على تكثيف برامج الحماية الاجتماعية بهدف حماية الفئات الأكثر ضعفا ، اغسطس ٢٠٢٠، انظر الرابط : https://news.un.org/ar/story/2020/08/1060392

أولاً – دور الحكومة المصرية فى إحتواء أزمة فيروس كورونا

منذ أن تبنت مصر برنامج الاصلاح الاقتصادى عام 2016 وهى تخطو بخطى متقدمة محققة معدل نمو تجاوز 5% عام 2019/2018، وكان من المرتقب أنُ تفضى الجهود الحثيثة الى مزيد من النمو عام 2020 ، لكن تبدل الوضع وتوقف هذا التقدم الذى حاز على ثناء المنظمات الدولية جراء تفشى فيروس كورونا ، وكان على الحكومة المصرية ان تغير فى أولويات سياساتها للتعامل مع الجائحة وان توظف كافة امكانياتها واتخاذ من الاجراءات والتدابير وبرامج الحماية الاجتماعية التى تحمى الفئات الفقيرة والقطاعات الأكثر تضرراً.

يقول ميكال روتكوفسكى مدير قطاع الحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولى " تمثل برامج الحماية الاجتماعية جوهر عملية تعزيز رأس المال البشرى للفئات الأكثر معاناة فى العالم فهى تمكن الناس من التمتع بمستوى صحى جيد ومتابعة تعليمهم والسعى وراء الفرص التى تنتشلهم واسرهم من براثن الفقر"[١]

،فيما يلى الإجراءات والتدابير التى اتخذتها الحكومة لاحتواء الفيروس

*** اتخذت الحكومة منهجاً استباقياً بطلب الدعم من صندوق النقد الدولى على مرحلتين كانت المرحلة الأولى تحويلاً بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكى من خلال ادارة التمويل السريع وهو ماتمت الموافقة علية فى مايو 2020 حتى تتمكن من مواجهة الانفاق الصحى والاجتماعى اللازم للفئات الأكثر تضرراً ، وفى المرحلة الثانية تمثلت فى اتفاق للإستعداد الإئتمانى يتيح تمويلاً بقيمة 5.2 مليار دولار أمريكى فى نهاية يونيو 2020 لمساعدة الحكومة المصرية على الاحتفاظ بالمكتسبات الاقتصادية التى تحققت مع استمر ضمان الاصلاحات الهيكلية[٢]**

*** قامت الحكومة بتعليق الرحلات الجوية واغلاق المؤسسات التعليمية المدارس والجامعات والنوادى الرياضية ، وفرض حظر التجوال فى أوقات الليل عبر جميع أنحاء العالم**

*** خصصت الحكومة اعتماد مالى بمبلغ 100 مليار جنية لتمويل بعض النفقات الصحية الاستثنائية ولتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتوفير الحماية للمتضررين من الجائحة[٣]**

*** قامت الحكومة بصرف مبلغ 500 جنية لمدة ثلاثة أشهر للعمالة غير المنتظمة ، وتم تمديد الصرف حتى نهاية عام 2020 ، ثم اعتبرتها الحكومة كمعاش استثنائى دائم [٤]**

*** اتخذ البنك المركزى إجراءات تيسيرية فى السياسة النقدية لتمكين الأفراد والشركات من الحصول على الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة 350 نقطة ليصل سعر الفائدة الى 8.75 % و 9.75% على الإيداع والإقراض ، كما قرر البنك المركزى تأخير تقديم الإقرارات الضريبية وسداد**

---

[١] - سارة فرحات : بناء وتوظيف وحماية: الاستعانة بالحماية الاجتماعية في الاستثمار في البشر وسط عالم متغير، البنك الدولى انظر الرابط :https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2019/07/29/build-employ-and-protect-using-social-protection-to-invest-in-people-in-a-changing-world

[٢] - صندوق النقد الدولى : تقرير حول المساعدة المالية لمصر لمواجهه فيروس covid-19 ، ، اغسطس ، ٢٠٢٠

[٣] - سمر السيد : البنك الدولى : مصر اتخذت تدابير رئيسية لتخفيف آثار فيروس كورونا السلبية على الاقتصاد ، جريدة المال ، العدد الصادر فى ١١ نوفمبر ٢٠٢٠ انظر الرابط https://almalnews.com/

[٤] - محرم صالح الحداد ، محمد ابراهيم محمد : أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الاجتماعى بمصر ،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى ، الاصدار رقم (٦) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مايو ٢٠٢٠ ، ص٧

القروض لتخفيف الضغوط المالية على الأفراد والشركات ، كما أدخل تدابير لتسهيل المدفوعات الإلكترونية واستخدام أجهزة الصراف الآلى ومنح قروض ميسرة بمعدل خصم بلغ 8% للمشروعات الصناعية والزراعية الخاصة وبمعدل 5% لقطاع السياحة .

*** قامت الحكومة بتخفيض وتوحيد سعر الغاز الطبيعى ودعم أسعار الكهرباء لجميع الصناعات لمدة خمس سنوات من أجل تحسين هيكل التكلفة وتثبيت الأسعار ، كما اتخذت إجراءات لدعم البورصة المصرية بتخفيض الضريبة على أرباح الأسهم وضريبة الدمغة على معاملات البورصة**

*** قامت اللجنة الوطنية بوزارة الخارجية والمعنية بأزمة المواطنين المصريين العالقين بالخارج ، بعد قرار تعليق حركة الطيران الدولي[1] القيام بوضع معايير دقيقة لتحديد المواطنين العالقين بدول العالم والراغبين في العودة إلى البلاد، والتنسيق مع المطارات لتحديد إمكانية استقبال الطائرات لنقل العالقين جوياً، وكذلك تحديد أعداد الأجانب العالقين داخل مصر الراغبين في العودة إلى بلادهم، فقد وصلت أعداد المصريين العائدين من الخارج إلى حوالي ٣٠ ألف مواطن.**

*** قامت القوات المسلحة بتقديم كافة إمكاناتها لمعاونة أجهزة الدولة لمجابهة خطر فيروس كورونا بما يكفل سلامة ووقاية المجتمع المصرى ، بدفع عربات التعقيم المتحركة و المحمولة لإجراء التعقيم والتطهير اللازم [2] ، كما قامت القوات المسلحة بتوفير المطهرات والسلع الغذائية الأساسية للمواطنين من خلال منافذ جهاز الخدمات العامة الثابتة والمتحركة بالمحافظات.**

ثانياً- برامج الحماية الإجتماعية والمبادرات التى انتهجتها الحكومة المصرية

*** ضمنت الحكومة خطة التنمية للعام المالى 2021/20 آليات لتطوير منظومة الحماية الاجتماعية والنهوض بها وآليات العمل بها، اشتملت على خمسة برامج أساسية كالآتي:[3]**

(١) برنامج الحماية الاجتماعية:

يهدف الى حماية الأسر من الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية ويضم ثلاثة برامج فرعية هي:

أ- برنامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط لحماية الأسر تحت خط الفقر

ب- برنامج الإغاثة من النكبات والكوارث الفردية والجماعية (مثل أزمة فيروس كورونا)

ج- برنامج التأمينات الاجتماعية والمعاشات لتوفير حياة كريمة لأصحاب المعاشات والعاملين

(٢) برنامج الرعاية الإجتماعية لفاقدي الرعاية

يهدف الى رعاية وتأهيل الأطفال بلا مأوى، و الأشخاص ذوي القدرات الخاصة، وإدماجهم فى المجتمع والإرتقاء بجودة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لتطوير خدماتها.

(٣) برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يهدف إلى تفعيل المشاركة المجتمعية والتنمية للمرأة والشباب وتوظيف مهاراتهم لخدمة المجتمع، ويضم البرنامج أنشطة دعم الأسر المنتجة والتكوين المهني والحرفي ، وعلاج الادمان

---

[1] - سمر نصر: كيف واجهت وزارة الخارجية "كورونا" وتغلبت على التحدى الصعب ، جريدة الاهرام المصرية ،العدد الصادر فى ١٢/٣٠ /٢٠٢٠، انظر الرابط : http://gate.ahram.org.eg/News/2552118.aspx/v

[2] - الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة ، انظر الرابط : https://sis.gov.eg/Story/201451

[3] - هشام عبد الجليل : ٥ برامج أساسية للرعاية والحماية الاجتماعية بخطة التنمية ، جريدة اليوم السابع ، الصادر فى ١١ اكتوبر ٢٠٢٠ ص٣ – انظر الرابط :https://www.youm7.com/

(٤) برنامج تنمية الشراكات

يهدف إلى مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة،

(٥) برنامج التطوير المؤسسي للجهاز الإداري

يهدف إلى تحسين مستويات الأداء والخدمات و تطوير نظم الرقابة والمتابعة و الموارد البشرية.

*** برامج ومبادرات الحماية الإجتماعية تحت مظلة وزارة التضامن الإجتماعى**

١- برنامج تكافل وكرامة

هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة اطلقتة وزارة التضامن الاجتماعى تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعى واستطاعت الحكومة المصرية توسيع قاعدة هذا البرنامج خلال تفشى فيروس كورونا ليشمل جميع الفئات الموجودة فى المجتمع إعتباراً من الأطفال حتى عمر الشيخوخة ويصرف المعاش للمرأة والرجل والأسر الفقيرة التى لديها أبناء من سن يوم حتى مراحل التعليم المختلفة يهدف البرنامج الى حماية ومساعدة الأسر الفقيرة[١]

٢- برنامج فرصة

يمثل منظومة متكاملة للتأهيل لدخول سوق العمل وتوفير فرص عمل كريمة وهو امتداد لمنظومة الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء لمساعدة القادرين على العمل ، كما يساعد افي تأسيس مشروعات متناهية الصغر لتوفير دخل دائم الفئة المستهدفة: الأفراد في سن العمل والراغبين فية[٢]

٣- برنامج سكن كريم

هو برنامج لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياة شرب نقية وصرف صحى وترميم أسقف منازل الأسر لكفالة حقها فى العيش فى سكن كريم ، يهدف البرنامج الى تحسين الأوضاع الصحية والبيئية للأسر الفقيرة وخفض معدلات وفيات الأطفال

٤- برنامج اثنين كفاية

يهدف الى الحد من الزيادة السكانية بين الأسر المستفيدة من برنامج تكافل ويأتى البرنامج ضمن خطة وزارة التضامن الاجتماعى من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة لهذة الأسر، الفئة المستفيدة: السيدات المستفيدات من برنامج تكافل فى المرحلة العمرية من 18- 48 عاماً بالمحافظات الاكثر فقراً والأعلى خصوبة (البحيرة ، الفيوم ، الجيزة)

٥- برنامج التمويل متناهى الصغر الخاص بالمرأة المعيلة (مستورة)

اطلق بنك ناصر البرنامج بالتعاون مع صندوق تحيا مصر لمساعدة المرأة المعيلة لتصبح عنصر فاعل فى المجتمع بدلاً من متلقية للدعم ، الفئة المستحقة : المرأة

---

[١] - Alondra Nelson: Covid -19 and the Social sciences society After Pandemie, April ,23,2020-
وزارة التضامن الاجتماعى : انظر الرابط :
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/programs-listing.aspx

[٢] - وزاره التضامن الاجتماعى : انظر الرابط :
https://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/program-details.aspx?pid=11

٦- برنامج تمويل لسداد المصروفات المدرسية

يقوم بنك ناصر الاجتماعى بمنح التمويل لمساعدة الأسرة المصرية محدودة الدخل على سداد المصروفات المدرسية للأبناء على أقساط شهرية متساوية ، الفئة المستحقة : الأسرة

٧- برنامج المساعدات الاستثنائية الضمانية

يخضع البرنامج لمظلة الشئون الإجتماعية يقوم بصرف مساعدة مالية دفعة واحدة للأفراد والأسر المستفيدة من المساعدات الشهرية فى بعض الحالات الملحة مثل مصاريف التعليم والجنازة والوضع حتى الطفل الثانى وإقامة مشاريع انتاجية وخدمية ، الفئة المستحقة : الأسرة

٨- برنامج مساعدات للمضارين من ظاهرة التصحر والجفاف

يقتصر البرنامج على توزيع المساعدات المالية أو العينية دفعة واحدة سنوية للمضارين من ظاهرة التصحر والجفاف وذلك تحت مظلة قطاع الحماية الاجتماعية الفئة المستهدفة : الأسرة

٩- برنامج مودة

يهدف الى الحد من نسب الطلاق فى مصر والحفاظ على كيان الأسرة المصرية من خلال دعم الشباب المقبل على الزواج بالخبرات اللازمة لتكوين الأسرة الفئة المستهدفة الشباب المقبل على الزواج فى الفئة العمرية 18- 25 عام والمتزوجون المترددون على مكاتب تسوية المنازعات.

١٠- برنامج أطفال بلا مأوى

يهدف البرنامج الى حماية ٨٠% من الأطفال بلا مأوى بتقديم خدمات التأهيل والإعاشة لهم.

ودمجهم فى المجتمع وتقليل نسب تسرب الأطفال للشارع بنسبة 60 % تمشياً مع سياسة الوزارة التى تعتمد على رفع الوعى المجتمعى و الحد من هذة الظاهرة ، الفئة المستحقة : الطفل

١١- برنامج وحدة رعاية الطفل :

تعمل هذه الوحدة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف " ، الفئة المستهدفة : الأطفال، يهدف البرنامج الى تطوير منظومة الحماية والرعاية المقدمة للأطفال بشكل عام

١٢- برنامج تنمية الطفولة المبكرة

ينطلق برنامج تنمية الطفولة المبكرة من رؤية شاملة تتبناها وزارة التضامن الاجتماعى للتعامل مع حقوق واحتياجات الطفل فى الفئة العمرية من صفر - ٤ سنوات وهى فترة ما قبل الالتحاق بالتعليم الأساسي.الفئة المستهدفة : الاطفال ، الاسرة ، المرأة ، الشباب يهدف البرنامج الى تقديم خدمات مميزة للتعليم قبل المدرسى تؤدي للنمو العقلي والوجداني والنفسي السليم للأطفال، وتطوير الخدمات بحضانات الجمعيات الأهلية القائمة من حيث البيئة والبنية التحتية .

١٣- مبادرة صندوق تحيا مصر

لعب صندوق تحيا مصر دوراً بارزً فى مواجهة الأزمة وتخفيف الأعباء عن كاهل الأسر الأولى بالرعاية بالتنسيق مع الوزارات المعنية وشارك الصندوق فى عدة مبادرات منها :

مبادرة نتشارك هنعدى الأزمة فى مارس 2020 لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد وخصص الصندوق المساهمات والتبرعات لدعم أنشطة المبادرة من خلال محورى عمل:

١- حملة دعم القطاع الطبى فى مواجهة الفيروس لتوفير الاحتياجات والمستلزمات الطبية الطارئة والمشاركة فى تجهيز مستشفيات العزل والصدر والحميات لاستيعاب طوارىء المراحل المختلفة لانتشار الفيروس بتوفير اجهزة التنفس الصناعى وغيرة من المستلزمات الطبية.

٢- دعم الأسر الأولى بالرعاية والعمالة غير المنتظمة التى تأثرت بتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية فقد واصلت قوافل صندوق تحيا مصر توزيع المواد الغذائية لدعم هذة الأسر للتخفيف من حدة الازمة بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى ومؤسسات الرعاية الاجتماعية .

- مبادرة نتشارك من أجل الانسانية : هدفها تشجيع كل أطراف العمل المجتمعى لمساعدة المحتاجين فى مختلف دول العالم لتدعيم مبادىء التكافل والتراحم بين الشركاء فى الانسانية

- مبادرة بالهنا والشفا: استهدفت الفئات الاولى بالرعاية لتوفير الاحتياجات المعيشية بتوزيع المواد الغذائية وكافة الاحتياجات المعيشية طوال فترة الأزمة .

- مبادرة بر امان : تستهدف تقديم الدعم لرعاية صغار الصيادين اللذين تأثروا بتوقف الصيد خلال فترة تفشى الفيروس وتوفير مستلزمات الصيد وملابس الحماية .

ثانياً - دور المجتمع المدنى فى مواجهة أزمة كورونا :

نظراً لعدم وجود آليات دولية مشتركة لمواجهه ازمة كورونا وقد تفتقر أجهزة الدولة للقدرة على تلبية احتياجات كافة أفراد المجتمع فى ظل أزمة طارئة يبرز دور وجهود مؤسسات المجتمع المدنى والمبادرات التطوعية من مختلف فئات المجتمع لتعزيز مفهوم الوطنية والإنتماء والمشاركة فى إحتواء الأزمة من خلال تقديم المساعدات للتكامل مع الجهود الحكومية[١] ، وقد تجلى دور المجتمع المدنى فى ادارة جائحة كورونا[٢] من خلال المبادرات التطوعية لتقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية و التبرعات العينية والمادية، والتي تستهدف شرائح المجتمع الأكثر تضرراً من الجائحة نذكر منها[٣]

١- مبادرة حملة دعم العمالة اليومية مسئولية : يتم من خلالها توزيع الطعام كدعم غذائى من خلال بنك الطعام المصرى

٢- مبادرات الدعم الوقائي: من خلالها يتم توفير المستلزمات الطبية التي تحتاجها المستشفيات، ومن بين النماذج دور مؤسسة "مصر الخير"، واسهاماتها في تقديم المستلزمات الطبية والملابس الوقائية الخاصة بالأطباء والممرضين بمستشفيات العزل والحجر الصحي والحميات، على مستوى الجمهورية.[٤]

٣-المبادرة المصرية لإنتاج ٥٠٠٠ جهاز تنفس صناعي: تهدف المبادرة إلى رفع سعة وكفاءة غرف الرعاية المركزة بمستشفيات العزل والحجر الصحى

---

[١] - اشرف كشك ، أزمة كورونا التداعيات والآليات التى انتهجتها الدول لادارة الازمة ، جريدة اخبار الخليج ، العدد ١٥٦٢٧ الصادر بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢١

[٢] - عبد الغفار عفيفى الدويك : آراء المجتمع المدنى ومواجهة جائحة فيروس كورونا ، جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٠، انظر الرابط : http://gate.ahram.org.eg/News/2390579.aspx

[٣] - Edwards,Michael,Civil Society,2nd edition,Cambridge,Polity Press.2009,p50.

[٤] - علاء غنام ، أحمد عزب : الدور المجتمعى المأمول لمواجهة أزمة كورونا ، دورية الملف المصرى ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، العدد ٦٩ ، مايو ٢٠٢٠ ،بدون ، انظر الرابط : https://eipr.org/blog

٤- مبادرات تحفيز العمل التطوعي

واجه القطاع الصحي وقت الأزمة عجزاً كبيراً في عدد الأطباء والتمريض قامت وزارة الصحة بفتح باب التطوع للتخصصات العلمية القريبة من مجال الطب للمساهمة في التخفيف من العبء على المنظومة الصحية للقيام بأدوار تكميلية بمستشفيات العزل والتقصى والمتابعة الميدانية.

٥-تطوع الشباب للعمل المجتمعى فى المحافظات بتعقيم القرى والشوارع وتوزيع الاقتعة الواقية

٦- تأسيس بعض الأطباء مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعى للرد على استفسارات المرضى مجاناً وتوصيل العلاج والغذاء للمرضى المعزولين فى منازلهم والمشاركة في جمع التبرعات المادية والعينية، وتوعية المواطنين بطرق الوقاية وحملات التبرع بالدم

٧- تقديم الهدايا والورود وشهادات الشكر والتقدير للأطقم الطبية تقديراً لجهودهم المضنية فى ظل الظروف الصعبة لحثهم على بذل المزيد من الجهد للحد من انتشار الفيروس

ثالثاً – دور القطاع الخاص

فى ظل أزمة كورونا التى يمر بها العالم تأتى أهمية القطاع الخاص لمشاركة الحكومة فى احتواء أزمة كورونا باعتباره جزء من المنظومة المجتمعية الأمر الذى يحتم علية تحمل مسئولية المساعدة فى حل مشاكل المجتمع الذى يعمل فى اطارة ويحقق مكتسبات منة وفيما يلى بعض مبادرات القطاع الخاص

- مبادرة مجموعة شركات العربى [١]

قامت مؤسسة العربى لتنمية المجتمع بامداد مستشفيات الحميات والحجر الصحى بأجهزة لتنقية الهواء كما قامت بتوزيع المساعدات الغذائية فى معظم المحافظات كما وفرت أدوات الوقاية الطبية

- مبادرة شركة أورنج للاتصالات

تبرعت الشركة بمبلغ 5 ملايين جنية لدعم الأسر التى تضررت من الإجراءات الاحترازية وقامت بتوفير خدمات أورنج كاش لتحويل الأموال التى يستطيع من خلالها العميل دفع فواتير الكهرباء والغاز والمياة كما رفعت سعة التحميل بنسبة 20% على جميع باقات الإنترنت المنزلى "Home Internt" وباقات "Home 4G " بنفس السعر لجميع العملاء ، مع توفير دخول مجانى لطلاب المدارس والجامعات على المواقع التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم ،

- مجموعة طلعت مصطفى

تبرعت المجموعة بمبلغ 63 مليون جنية للمساهمة فى احتواء فيروس كورونا ، تم تخصيص التبرعات لشراء أجهزة تنفس صناعى والمستلزمات الطبية لتغطية احتياجات المستشفيات

كما تقدم العديد من رجال الأعمال والشخصيات العامة بالتبرع لدعم صندوق تحيا مصر في ظل أزمة جائحة كورونا[٢] **على سبيل المثال :**

- تبرع رجل الأعمال رامي لكح، لصالح صندوق تحيا مصر، لدعم شراء لقاح كورونا لغير القادرين والفئات المستحقة بمبلغ 30 مليون جنية

---

[١] - حنان رجائى عبد اللطيف : المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص فى مواجهة أزمة كورونا ، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا وما بعد كورونا الاصدار رقم (١٠) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ٢٠٢٠ ، انظر الرابط:

[٢] - جريدة الوطن : تبرعات رجال الاعمال لدعم صندوق تحيا مصر ، الصادر بتاريخ ٦يناير ٢٠٢١، انظر الرابط:
https://www.elwatannews.com/news/details/5203919

– تبرع رجل الأعمال نصيف قزمان بمبلغ 10ملايين جنيه، لدعم صندوق تحيا مصر لتوفير لقاح كورونا لغير القادرين.

– تبرع الدكتور أحمد هيكل، رئيس مجلس إدارة شركة القلعة للاستشارات المالية بمبلغ 30 مليون جنية من أجل توفير لقاح فيروس كورونا للفئات المستحقة.

– تبرع الدكتور هاني مروان، رئيس شركة الاتحاد للتجارة والصناعة، بمبلغ 5 ملايين جنيه لصندوق تحيا مصر من أجل توفير اللقاح.

– تبرع السيد/هشام الخولي، رئيس شركة تطوير عقاري بمبلغ مليوني جنيه، لصندوق تحيا مصر لدعم توفير لقاح كورونا لغير القادرين

– تبرع دكتور هاني الناظر رئيس المركز القومى للبحوث الأسبق بمبلغ 50 ألف جنيه لصالح الصندوق للمساهمة في تمويل شراء لقاح كورونا لغير القادرين.

– تبرع السيد/ محمد لطفى منصور رئيس مجلس ادارة شرة منصور للسيارات بمبلغ 50 مليون جنية مصرى تخصص لتوفير أدوات الوقاية للأطقم الطبية ، بالإضافة الى أجهزة التنفس الصناعى للمرضى والمحتاجين .

– تبرع السيد/ عمر عبد الجواد العضو المنتدب لشركة ابن سيناء فارما بمبلغ 8 مليون جنية مساهمة فى توفير الأدوية المطلوبة لمستشفيات العزل الصحى

– ساهمت الجمعية المصرية لرجال الأعمال بمبلغ 5 مليون جنية لمتضررى أزمة فيروس كورونا

– قدمت مؤسسة راتب للإبداع والتنمية أجهزة ومستلزمات طبية لدعم مستشفى العريش العام شمال سيناء بقيمة 5 ملايين جنية مصرى

– تبرع العاملين بديوان عام وزارة الخارجية فى القاهرة ، وكذلك بعثات مصر فى الخارج من الدبلوماسيين والاداريين بجزء من رواتبهم لصندوق تحيا مصر بقيمة اجمالية 6 مليون وربعمائة ألف جنية مصرى انطلاقاً من المسئولية المجتمعية والتخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا [1]

رابعاً– دور المنظمات الدولية فى احتواء أزمة كورونا

تعاظم دور المنظمات ومؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فى تقديم التسهيلات الائتمانية والإرشادات لمساعدة الدول على احتواء فيروس كورونا المستجد وكان من أهم تلك المنظمات:

١– منظمة الصحة العالمية : كان لها دور محورى وفعال فى التوجية والإرشاد والمتابعة لكافة دول العالم من أجل احتواء أزمة فيروس كورونا ، والتى تسعى الدول الى معرفة توصياتها

[1] - صالح العلاقمى المجتمع المدنى شريك فى بناء الوطن ، جريدة الأخبار ، العدد الصادر فى ١٧ أبريل ٢٠٢٠، انظر الرابط https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3033826/1/

* الوظيفة الأساسية لمنظمة الصحة العالمية هى ضمان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية لكل البشرية ودعم صحة الأفراد والشعوب كافة الى الوضع الذى يتمتع فية كل انسان بوضع صحى متكامل ومتجانس بدنيا وعقلياً واجتماعياً ومواجهه الامراض والأوبئة

وتحذيراتها[1] حيث تتصدر المنظمة التغطيات الإعلامية فى جميع دول العالم محلياً وعالمياً حول تطور الوضع الوبائى فى الدول والنصائح بشأن التصرفات الوقائية المطلوبة على مستوى الأفراد والحكومات لحين إيجاد العلاج الناجح، كما ركزت المنظمة إهتمامها على الدول الأفريقية التى لم يصدر عنها بيانات محددة عن وضع الفيروس فيها كعدد الإصابات المؤكدة أو المشتبة فيها والإجراءات الإحترازية ومدى توافرها وذلك بسبب مرورها بنزاعات سياسية أو فقدانها القدرات الصحية البشرية والمادية التى تمكنها من إحتواء الوباء ومنع انتشارة من خلال تقديم المساعدات المادية والأجهزة الطبية ومستلزمات الوقاية والعلاج ، كما قامت المنظمة والامم المتحدة واليونيسيف بالإتفاق مع المنظمات الدولية والبنك الدولى على تجميع مخصصات مالية حوالى مليارى دولار لمكافحة وباء كورونا المستجد

٢- دور البنك الدولى

في الوقت الذي تعمل فيه البلدان في مختلف أنحاء العالم على احتواء تفشي فيروس كورونا فقد بادرت مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان النامية على التصدي لهذه الجائحة وتقوية أنظمة الرعاية الصحية لديها فقد أتاحت ١٦٠ مليار دولار من الموارد حتى يونيو ٢٠٢١ لتوفير احتياجات البلاد من المستلزمات الطبية لمجابهة الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية [2]

- قدم البنك الدولي ١٢ مليار دولار لمساعدة البلاد النامية على تمويل شراء لقاحات كورونا وتوزيعها وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية في الشركات المصنعة للقاحات والمستلزمات الطبية في البلدان النامية بمخصصات قدرها ٤ مليارات دولار، كما شدد البنك الدولي على برامج الحماية الاجتماعية لا سيما من خلال التحويلات النقدية والتخفيف من حدة الفقر ، وتساعد مجموعة البنك الدولى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فى الحصول على اللقاحات بعدالة

كما قدم البنك ٣٤ مليون دولار إلى لبنان لمساعدته على شراء اللقاحات وتوزيعها على أكثر من مليوني شخص، وأيضاً قدمت مؤسسة التمويل الدولية الى نيجيريا قرض بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على مواجهة فيروس كورونا.

- يوفر البنك الدولى الإمدادات الغذائية للفئات الأكثر احتياجا، وتوفير فرص العمل للأسر الفقيرة ومنشآت الأعمال متناهية الصغر على التعامل مع الآثار المترتبة على أزمة كورونا.

- ساعد البنك الهند على التوسع في تقديم التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية، للفئات الأكثر احتياجاً والعاملين المشاركين في جهود الإغاثة لاحتواء فيروس كورونا. ولاسيما المهاجرين والعاملين غير النظاميين

---

[1] - حسن أبو طالب : منظمة الصحة العالمية والوباء المعولم ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد رقم ١٥١٠٦الصادر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٠، انظر الرابط : https://aawsat.com/home/article/2220371/

[2] - صحيفة وقائع البنك الدولى : كيف تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان في مواجهة تفشّي فيروس كورونا ، انظر الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus

– يساعد البنك البلاد على الاستعداد لتحقيق تعاف قادر على الصمود، من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي فى إدارة الدين العام وتحديد فرص النمو الأخضر والتنمية المستدامة منخفضة الكربون وذلك أثناء مرحلة إعادة البناء بعد انحسار جائحة كورونا[1]

٣– دور صندوق النقد الدولى فى مساعدة دول العالم لمواجهة جائحة كورونا

وافق صندوق النقد الدولى على توفير المساعدات المالية إلي العديد من دول العالم في إطار مختلف تسهيلات الإقراض وتخفيف خدمة الديون لمواجهة الأثر الاقتصادي لوباء كورونا فقد بلغ إجمالي المساعدات المالية نحو87.841 مليار دولار لصالح 80 دولة حتي أغسطس 2020 على النحو الآتى[2] :

– منطقة آسيا والمحيط الهادي: حصلت علي تمويل قدره 1.844 مليار دولار

– القارة الأوروبية :حصلت على نحو 6.118 مليار دولار

– منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي : حصلت على تمويل بقيمة 13.548 مليار دولار

– منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: حصلت علي نحو 15.422 مليار دولار

– دول بنصف الكرة الأرضية الغربي : حصلت على نحو 50.907 مليار دولار

– رصد صندوق النقد الدولي مساعدات بقيمة ٥٠ مليار دولار لمكافحة فيروس كورونا [3]من خلال تسهيلاته التمويلية في حالات الطوارئ للبلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة ويتيح الصندوق لأفقر البلدان الأعضاء ١٠ مليارات دولار من هذا المبلغ بسعر فائدة صفري من خلال التسهيل الائتماني السريع .

– قدم الصندوق حزمة تمويل لمدة عام بقيمة ٥.٢ مليار دولار لمصر، لمساعدة البلاد على تخفيف الأثر الاقتصادي لوباء فيروس كورونا[4]

– وافق الصندوق على منح السنغال مساعدة بقيمة 442 مليون دولار بهدف مساعدتها على مواجهة آثار فيروس كورونا[5].

خامساً– رؤية مستقبلية لعالم مابعد جائحة كورونا ودروس مستفادة

أحدثت جائحة كورونا منعطفاً هاماً وفاصلاً فى تاريخ البشرية، وشكلت تحديات صعبة لم تكن حكومات دول العالم على استعداد لمواجهتها ومن ثم يجب على حكومات الدول الاستفادة من دروس الأزمة والعمل على خلق استراتيجية ورؤية جديدة للمستقبل قادرة على توجية الجهود

---

[1] - البنك الدولى : مجموعة البنك الدولي تزيد استجابتها في مواجهة فيروس كورونا إلى ١٤ مليار دولار للمساعدة على دعم الاقتصادات وحماية الوظائف ، انظر الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/03/17/world-bank-group-increases-covid-19-response-to-14-billion-to-help-sustain-economies-protect-jobs

[2] - سمر السيد : صندوق النقد : قدمنا تمويلات ٨٧.٨٤١ مليار دولار لصالح ٨٠ دولة لمواجهة كورونا ، جريدة المال ،العدد الصادر فى ٢٠٢٠/٨/٢٣، انظر الرابط : https://almalnews.com/

[3] -انظر الرابط : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billionh-to-help-address-coronavirus

[4] - صوفيا : مديرة صندوق النقد: أزمة «كورونا» الأسوأ منذ الكساد العظيم، جريدة الشرق الأوسط ، ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، انظر الرابط : https://aawsat.com/home/article/2243541

- قناة فرانس الاخبارية : صندوق النقد الدولي يقرر تخفيفا فوريا لأعباء ديون ٢٥ دولة لمساعدتها على مواجهة فيروس كورونا نشر فى ٢٠٢٠/٤/١٤ ، انظر الرابط :

[5] - https://www.france24.com/ar/20200414

والمؤسسات نحو التفكير فيما بعد أزمة كورونا باعادة ترتيب أولوياتها برسم السياسات التى تتكيف وتتوائم والواقع والحرص على استكمال مسار التنمية المستدامة[١] 2030.

لاشك أن أزمة كورونا أكسبت دول العالم معرفة بكثير من الأمور ربما كانت غائبة عنهم فى الإنتباة والتخطيط الجيد فى كيفية مواجهة الأزمات الطارئة فى المستقبل ، وساهمت فى إعادة تشكيل الوعى المجتمعى بجميع طوائفة ومؤسساتة بصورة جديدة ، وأدركت الدول المتقدمة أن المال والسلطة والقوة ليست ضمانة لحماية الانسان فتلاشت الفوارق بين الدول الفقيرة والغنية، كشفت أزمة كورونا لدول وحكومات العالم عن العديد من الظواهر التى تبعث عن ضرورة اهتمام الدول بها لما يمكن أن يحدث بعد أزمة كورونا مستقبلاً منها مايلى :

– لقد أعادت جائحة كورونا تسليط الضوء على أهمية دور الدولة فى حماية مواطنيها ،و بناء الثقة بين المواطن والحكومة فى ظل عدم قيام المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية بدور فعال أثناء الأزمة ، يقول Stephen Walt " ان أزمة كورونا ستعمل على تقوية دور الدولة وتعزيز القومية وستتبنى الحكومات بجميع أنواعها إجراءات طارئة صارمة لإدارة الأزمة "[٢]

– أحدثت جائحة كورونا تغيير فى بيئة النظام العالمى حيث صعود أى قوة دولية لتتحول الى قطب من أقطاب النظام الدولى يتطلب توافر مقومات كان أهمها القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ولكن أزمة كورونا غيرت من شكل تلك المقومات وطرحت مقدرات جديدة للنفوذ مثل الرعاية الصحية ، والقدرة على إدارة الأزمات ، وقدرة الاقتصاد على الصمود أمام التحديات التنموية وتنوع الموارد الاقتصادية ، ودور البحث العلمى ، تلك المقدرات الجديدة قد تؤدى الى اختلاف قيادة العالم فى المستقبل التى قد تتجه شرقاً نحو الصين التى تحاول جاهدة أن تُصدر للعالم نموذجاً قادراً على إحتواء أزمة كورونا فى مقابل قصور الإدارة الأمريكية عن محاصرة الوباء بسبب عدم التعامل الجاد مع الأزمة

– أظهرت جائحة كورونا قدرة بعض المناطق على مواجهة انتشار الفيروس و هشاشة مناطق اخرى فى بعض المجتمعات كانت عرضة للاصابه بالفيروس مثل المحتجزين فى السجون وقاطنى المناطق العشوائية هؤلاء ليس لديهم القدرة على تطبيق إجراءات العزل والتباعد الإجتماعى وبالتالى على حكومات الدول إعادة النظر مستقبلاً فى الخريطة الجغرافية لهذة المناطق ، لحمايتهم من الأوبئة .[٣]

– فى ظل وباء كورونا الذى سيطر على اهتمامات دول العالم تجاهلت وتوقفت عن استكمال مسار التنمية المستدامة فى حين أن الأزمة زادت من الأعباء الاقتصادية وتصاعدت تهديدات الأمن الغذائى وصعوبة توفير الغذاء لتوقف حركة التجارة الدولية خاصة الدول التى تعتمد على استيراد الأغذية فضلاً عن ازدياد معدلات الفقر والبطالة لفقدان العاملين لوظائفهم تلك أهداف رئيسية فى خطة التنمية المستدامة 2030 نبهت الدول الى مزيد من الاهتمام بها حتى فى ظل

---

[١] - Paulson jr M.Henry:7 Principles for a Post- Corona Virus economy, April 10 ,2020,p.10-

[٢] - لونا أبو سويرح : العرب وكورونا ادارة أزمة أم أزمة ادارة ، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنه ٤٣ ، العدد ٤٩٦ ، يونيو ، ٢٠٢٠ ، ص٩

[٣] - نافذ أبوحسنه : كورونا والنظام الدولى ، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٤٣ ، العدد ٤٩٩ ، سبتمبر ٢٠٢٠ ، ص ٥٩

تصاعد الأزمة باعادة ترتيب أولوياتها ورسم سياساتها التى تتواءم والواقع الاقتصادى والأزمات للحد من الظواهر السلبية التى نتجت عن جائحة كورونا .

– اظهرت أزمة جائحة كورونا التأثير الكبير فى مصادر النقد الأجنبى الرئيسية مثل السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج الأمر الذى يتطلب تغيير مصادر الدخل من النقد الاجنبى بالاعتماد على الصادرات الانتاجية وغير النفطية وتطوير صناعات التغذية للحد من استيراد الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتى .

– أحدثت جائحة كورونا صدمة نفسية للمواطنين بسبب الخوف والقلق من الاصابة بالمرض أدت الى البعض بالإنتحار ، وبالتالى يجب على حكومات الدول بتعزيز مستوى الصحة النفسية لدى المواطنين وتكريس مجهودات أقسام الصحة النفسية بالجامعات والمستشفيات مستقبلاً[1].

ممالاشك فية أن التنبؤ الدقيق بالمستقبل قضية قد تكون من الصعوبة فى ظل معطيات جائحة كورونا ، وحتى السيناريوهات المستقبلية والتوقعات بمستقبل النظام العالمى لاتستند على معايير ثابتة ولكنها تصطدم بالأحداث المتغيرة فى المستقبل [2]. أن الأزمة الراهنة لفيروس كورونا وضعت النظام الاقتصادى العالمى على مشارف مرحلة جديدة تدفع به نحو تغيير الكثير من ثوابت العصر الحديث ويتجة نحو تغيير النظريات الاقتصادية المتعلقة بثروة الأمم وقوتها ، وتجبر الدول على تغيير القواعد التى حكمت منظومة العلاقات الاقتصادية التى تقوم على تحرير التجارة السلعية والخدمية وتحرير حركة البشر و رؤوس الأموال بين الدول .

ان مجمل التغيرات التى حدثت والتى سوف تحدث فى المستقبل سوف تعيد صياغة مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول بحيث يتم تقليص التجارة السلعية التى تتطلب انتقال البشر (التى كانت سبباً فى تفشى الوباء) والتوسع فى تجارة الخدمات (التجارة الألكترونية) والاسراع بالتحول الرقمى ونقل التكنولوجيا حيث فرضت ظروف تفشى الوباء نموذجاً جديداً للعولمة يحافظ على قدر من الترابط مع العالم لكنة يبقى على مسافة فاصلة يبنى رويداً رويداً نموذجاً جديداً يمكن تسميتة "عولمة التباعد الدولى" على غرار التباعد الاجتماعى[3] .

فى ظل هذة التغيرات يجب على الدول استحداث مقدرات جديدة تلائم الواقع وتجعلها قادرة على الصمود لمواجهة الأزمات وتداعياتها فى المستقبل وهذا يتطلب تعزيز الحوكمة الرشيدة والتعامل مع المخاطر على نحو شامل ومتكامل والاستثمار الفعال فى القطاعات الخدمية والعنصر البشرى وتوسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لتقليص الفقر من المجتمع وتوظيف البحوث العلمية لتحقيق التنمية المستدامة و إعادة تشكيل الوعى المجتمعى القائم على الإحساس بالمسئولية المشتركة .

---

[1] - شيرين جابر : عالم مابعد الكورونا رؤية استشرافية ، ضمن مجموعة مقالات صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية بمكتبة الاسكندرية بعنوان رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا ٢٠٢٠، ص ١١٣- ١١٨،

[2] - هانى زايد : توصيات لمساعدة حكومات العالم على مواجهه كورونا ، مجلة للعلم Scientific Amercan ، نشرة دورية اسبوعية ، ٢١يوليو ٢٠٢٠، ص ٥٥- ص٥٧ ، انظر الرابط :
https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/recommendations-help-governments-to-deal-with-future-pandemics/

[3] - على صلاح : ملامح جديدة للاقتصاد العالمى فى مرحلة مابعد كورونا ، سلسلة دراسات خاصة ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبى الامارات العربية ، العدد(٤) الصادر فى ١٣ أبريل ٢٠٢٠، ص ١٨

النتائج :

توصلت الدراسة بعد مناقشة وتحليل أهم المحاور والفروض التى تضمنتها الى النتائج الآتية :

*** أثبتت الدراسة صحة الفرض الأول : أن أزمة كورونا كان لها آثار سلبية على الوضع الاقتصادى والاجتماعى ليس فى مصر وحدها بل أصابت الأزمة جميع دول العالم والاقتصاد العالمى بالركود فقد تسببت الأزمة فى خسائر قدرت 2.7 تريليون دولار وانخفض الانتاج العالمى وقدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر بنحو 62 مليار دولار لتوقف حركة الطيران بين الدول ، كما قدرت منظمة العمل الدولية زيادة نسبة المتعطلين 25 مليون على مستوى العالم وذلك بفعل الإجراءات الإحترازية ، وانعكست هذة الآثار السلبية على النتائج الإيجابية التى حققها الاقتصاد المصرى بفضل برامج الاصلاح الاقتصادى فتأثر النمو الاقتصادى باعتبارة من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالأزمات قد يصل الى 2.8% 2021 بتوقعات IMF للاقتصاد المصرى وانخفضت مصادر النقد الاجنبى التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى كمصدر للدخل مثل إيرادات السياحة التى تراجعت فيها الحجوزات بنسبة 80% وانخفضت تحويلات العاملين بالخارج بحوالى 12% ، كما تراجعت ايرادات قناة السويس بنسبة تراوحت بين 10% – 15% .**

وعلى الجانب الاجتماعى تركت الجائحة أثراً سلبياً على الأسرة المصرية وكان أكثر المتضررين من الأزمة الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل والعمالة غير المنتظمة والعاملين بالقطاع السياحى فضلاً عن حظر التجوال والعزل المنزلى الذى الحق الضرر بقطاع كبير من العاملين فى القطاع الخدمى وتوقف مرتباتهم وتسريح البعض لفقدانهم وظائفهم وتزايد معدل البطالة الى 9.6%.

*** اثبتت الدراسة صحة الفرض الثانى أن برامج الحماية الاجتماعية والإجراءات التى انتهجتها الحكومة كان لها دور ايجابى الى حد ما فى احتواء آثار أزمة فيروس كورونا فضلاً عن الجهود التى قامت بها وزارة التضامن الاجتماعى بالإشتراك مع الوزارات المعنية فى تفعيل برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة واستحداث برامج اخرى (برنامج سكن كريم وبرنامج فرصة وغيرها) لتغطية الفئات الفقيرة التى تضررت من الأزمة كما قدمت الحكومة المساعدات للفئات المتضررة للعمالة غير المنتظمة بمبلغ 500 جنية مع استمرارية صرفة كمعاش دائم الى جانب مبادرات صندوق تحيا مصر بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى مثل مبادرة دعم القطاع الطبى لتوفير المستلزمات الطبية ومبادرة دعم الأسر الأولى بالرعاية بالإضافة الى مشاركات المجتمع المدنى والقوات المسلحة فى توزيع الأغذية والسلع الأساسية ومواد التعقيم على الفئات الفقيرة ، وعلى الرغم من كافة الجهود التى بذلت فى هذا الشأن إلا أنه مازال يواجه الحكومة الكثير من التحديات من أجل توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات فئات مازالت تعانى الفقر وتحتاج لتقديم المزيد من المساعدات التى لم تكن كافية لتحقيق حياة معيشية كريمة .**

*** أثبتت الدراسة عدم صحة الفرض الثالث أن برامج الحماية الاجتماعية التى انتهجتها الحكومة خلال أزمة فيروس كورونا لم تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 خاصة الأهداف ذات الأولوية فى خطة التنمية المستدامة 2030 على الرغم من تقدم مصر فى بعض**

المؤشرات قبل الجائحة ، وذلك لأن الحكومة وجهت كافة الموارد المالية لإحتواء الفيروس وتوفير المستلزمات الطبية للقطاع الطبى فقد كانت النتائج فى معظمها بين السلبية والإيجابية (مختلط) على سبيل المثال ارتفع معدل الفقر فى مصر طبقا لبيانات الجهاز المركزى للاحصاء 32.5% وكانت أكثر المحافظات فقراً الصعيد بلغت النسبة فى محافظة أسيوط 66.7 % وفى سوهاج 59.6% وفى المحافظتين 46 قرية بلغت نسبة الفقر بين 80% الى 100% وفى الأقصر نحو55.3% فى المنيا 54 % وقنا 41 % وفى بيان للبنك الدولى صدر فى مايو 2020 أن نحو 60 % من سكان مصر اما فقراء أو عرضة للفقر ،

يمثل الفقر عقبة أساسية أمام تحقيق التنمية المستدامة نتيجة لما يشكلة الفقر والحرمان من خطر على السلام والاستقرار السياسى والاجتماعى ، وأن برامج الحماية الاجتماعية لم تكن كافية لسد احتياجات الفقراء ، والهدف الثانى الغذاء والحد من الجوع فان الإجراءات الاحترازية واغلاق الحدود بين الدول وتوقف حركة التجارة الدولية أدى إلى نقص الأغذية فى بعض المناطق، كما أدى الى سوء التغذية بسبب انقطاع الوجبات المدرسية عن بعض الطلاب فى المدارس كما أن تفشى الفيروس دون سابق انذار وعدم الاستعداد الكافى بالمستشفيات ونقص المستلزمات الطبية والأسره وعلى الرغم من الجهود التى بذلك من الحكومة ومؤسساتها إلا أنه مازالت هناك فئات فى المجتمع تئن من الجوع والفقر والمرض وهى أهداف رئيسية فى التنمية المستدامة مازالت لم تتحقق بعد ،كذلك التعليم الذى أصبح الكترونياً تبين أن كثيراً من المناطق النائية لاتتوافر فيها خدمات الإنترنت ومن ثم فان الجائحة هددت إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 .

*** لم تستطع الحكومة المصرية أن تحقق التوازن بين إحتواء فيروس كورونا والمحافظة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فعلى الرغم من جهود الدولة فى الاستمرار فى تحقيق تقدم فى بعض مؤشرات التنمية المستدامة قبل الجائحة إلا ان جهود الحكومة المصرية توقفت من أجل احتواء أزمة فيروس كورونا المستجد وتسخير كافة امكانياتها للقطاع الطبى ومستلزماتة للحفاظ على صحة المواطنين ليس فى مصر وحدها بل فى جميع دول العالم.**

*** كشفت جائحة كورونا هشاشة الأنظمة الصحية فى العديد من دول العالم بصرف النظر عن قوتها الاقتصاديةوعدم قدرتها على التعامل مع الأزمة كما عانى القطاع الصحى فى مصر من مشكلات ضعف المخصصات المالية من الموازنة التى لاتكفى لسد الاحتياجات الأساسية للقطاع ، وتدهور الخدمات فى المستشفيات الحكومية فضلاً عن النقص فى عدد الأطباء وأسرة العناية المركزة وطاقم التمريض نتيجة لهجرتهم أو العمل بالقطاع الخاص نظراً لضعف المرتبات .**

*** اثبتت جائحة كورونا أهمية تعظيم الشراكة المجتمعية والدور الايجابى للمجتمع المدنى بمشاركة الحكومة ورجال الاعمال والقطاع الخاص باعتبارهما محاور أساسية للحوكمة سواء بالدعم المالى او العينى للتخفيف من معاناة الأزمة التى أصبحت تهدد المجتمع**

*** اختفاء آليات التنسيق الدولى الذى يضمن تكامل الجهود بين الدول لفهم طبيعة الأوبئة وتوفير العلاج اللازم للحد من انتشارها وظهر ذلك جلياً فى تسارع الدول على انتاج اللقاح والسعى لتحقيق أكبر مكاسب**

التوصيات :

من أجل استكمال مسارات وخطط التنمية الاقتصادية والمستدامة ومواجهة الأزمات فى المستقبل والاستفادة من دروس جائحة كورونا توصى الدراسة بالآتى :

*** ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تعظيم الأثر الإيجابى والفعال لبرامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى فى أوقات الأزمات لضمان الاستعداد للأزمات المستقبلية من خلال توسيع نطاق تلك البرامج واستحداث أخرى و تصمم على نحو أكثر مرونة يجعلها قابلة للتكيف مع الأزمات الصحية والكوارث الاقتصادية والبيئية قادرة على مواجهة التحديات وتغطى كافة الفئات المهمشة والفقيرة وذوى الإعاقة والعمال غير النظاميين وكبار السن للتخفيف من معاناتهم فى أوقات الأزمات وغيرها ، ومراعاة ان تشملهم رعاية التأمين الصحى الشامل ، مع إعداد ومتابعة قاعدة بيانات لتسجيل تلك الفئات الأكثر تضرراً فى اطار خطة تحقق العدالة الاجتماعية أحد أهم أهداف السياسة العامة للدولة**

*** ضرورة الربط بين برامج الحماية الاجتماعية والاصلاحات الهيكلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فالسياسات والبرامج الرامية الى تأمين الحماية الاجتماعية لايمكن أن تنجح وتستمر فى تحقيق أهدافها مالم تعالج الاختلالات الهيكلية والأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة**

*** وضع آليات لتحقيق التعاون والتماسك الاجتماعى من خلال الشراكات بين جميع قوى المجتمع من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى وافساح المجال لمشاركة المواطنين والمتطوعين خاصة فى أوقات الأزمات لتوطيد حس المواطنة والمسئولية تجاة المجتمع**

*** ضرورة إيلاء الأولوية بزيادة حجم الاستثمارات فى القطاع الطبى وتوفير التمويل الكافى لضمان توافر المستلزمات الطبية والوقائية اللازمة وتجهيز المستشفيات تحسبًا لأى أزمات صحية طارئة فى المستقبل ، فضلاً عن ضرورة التعاون الدولى فى توفير اللقاحات اللازمة**

*** يجب العمل على زيادة مجالات الاستثمار فى العنصر البشرى واستغلال الطاقات الشبابية المعطلة واعادة توجيهها والبنية التحتية والتكنولوجية ،وكذا الاستثمار فى مواجهة التغيرات المناخية والتعليم ومجالات الذكاء الاصطناعى والتحول الرقمى**

*** دعم الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات الإئتمانية بهدف تحفيز الاقتصاد والحد من تسريح العاملين ودعم الاجور للعاملين للحفاظ على مستويات المعيشة**

*** ضمان الاستمرار فى زيادة الانتاج الزراعى لسد العجز المحتمل فى الغذاء وعلاج الفجوة فى الاستيراد بالاعتماد على الذات وتعزيز مدخلات الانتاج والتوسع بزيادة مساحة الأراضى وزيادة حجم الاستثمار الزراعى فى الاراضى الصحراوية ، مع تقديم الدعم لصغار المزارعين .**

*** تخفيض تعريفات ورسوم الاتصالات وتحسين سرعة الانترنت لخدمة جميع قطاعات المجتمع نظراً لزيادة نشاط شركات الاتصالات باعتبارها محركاً للنمو وآلية لتحقيق التحول الرقمى وأثبتت أن لها الدور المحورى خلال جائحة كورونا والعزل المنزلى فى الاعتماد الكامل على استخدام تكنولوجيا الاتصالات وازالة العقبات أمام التجارة الإلكترونية لتعاظم دورها فى توفير احتياجات المواطنين.**

*** ضرورة الإهتمام بتنفيذ خطة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ووضع حلول جذرية لمشكلات التلوث البيئي للحد من ظهور أمراض أخرى فى المستقبل ربما تكون أكثر فتكاً من فيروس كورونا ، وهذا يتطلب التعاون والتنسيق على المستويين المحلى والدولى خاصة أن بعض الدول اضطرت الى تأجيل التدابير اللازمة لمعالجة تغير المناخ لحين انتهاء أزمة كورونا .**

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

- أشرف محمد كشك : أزمة كورونا : التداعيات والآليات التى انتهجتها الدول لإدارة الأزمة ،جريدة اخبار الخليج ، مملكة البحرين ، العدد رقم ١٥٦٢٧ الصادر فى ٤ يناير ٢٠٢١
- ا لجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دراسة بعنوان أثر فيروس كورونا على الاسرة المصرية حتى مايو ٢٠٢٠ ، يونيو ٢٠٢٠ ، القاهرة
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ، القاهرة ، ، ص ١٢٧
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر ، اصدار ديسمبر ٢٠١٩ ، ص ١٢٠
- –الامم المتحدة : دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠٢٠ ، ص ١٩، ص ٢٠
- الأمم المتحدة : الحماية الاجماعية أداة للعدالة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ، نشرة التنمية الاجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، ٢٠١٥ ، ص٥
- الأمم المتحدة : دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠ ، ص ٢٠ : ص ٢٢
- الأمم المتحدة : اصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأسكوا)، ٢٠١٩ ، ص٩ ، ص ١٢
- الأمم المتحدة : التقرير العربى للتنمية المستدامة ٢٠٢٠ ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) ص ٦٥
- الامم المتحدة : فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية ، الاسكوا ، سبتمبر ، ٢٠٢٠
- الأمم المتحدة : كوفيد –١٩: الأمم المتحدة تحث على تكثيف برامج الحماية الاجتماعية بهدف حماية الفئات الأكثر ضعفا ، أغسطس ،٢٠٢٠،
- الامم المتحدة : التقرير العربى للتنمية المستدامة ، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ٢٠٢٠ ، ص ٧٤
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: جائحة كورونا covid-19 وتداعياتهاعلى أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠ ،نشرة الألكسو العلمية ، العدد الأول ، مايو ، ٢٠٢٠ ،
- بسمة يسا : فيروس كوفيد –١٩ والحماية الاجتماعية : من الحماية الفعالة من الأزمات الى الاعتماد على الذات ،المعهد الدولة لبحوث السياسات الغذائية ، اكتوبر ٢٠٢٠، بدون
- حسين الطلافحة وفيصل المناور: تداعيات أزمة كوفيد –١٩ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثالث ، ٢٠٢٠ ، ص ٥١
- حنان رجائى عبد اللطيف : المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص فى مواجهة أزمة كورونا ، سلسلة أوراق السياسات رقم (١٠) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ٢٠٢٠
- حسن أبو طالب : منظمة الصحة العالمية والوباء المعولم ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد رقم ١٥١٠٦الصادر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٠،

– دعاء عبد المنعم : أثر كورونا على الدول النامية ، جريدة الأهرام اليومية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠

– عبد الغفار عفيفى الدويك : آراء المجتمع المدنى ومواجهة جائحة فيروس كورونا ، جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٠،

– علاء غنام ، أحمد عزب : الدور المجتمعى المأمول لمواجهة أزمة كورونا ، دورية الملف المصرى ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، العدد ٦٩ ، مايو ٢٠٢٠ ،بدون

– عمر الحسينى : أثر أزمة كورونا على أهداف التنمية المستدامة فى العالم ومصر ، المرصد المصرى ، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ابريل ، ٢٠٢٠

- على صلاح : ملامح جديدة للاقتصاد العالمى فى مرحلة مابعد كورونا ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبو ظبى الامارات العربية ، العدد(٤) الصادر فى ١٣ أبريل ٢٠٢٠، ص ١٨

– سحر عبود ، أسماء مليجى : التداعيات المحتملة لازمة كورونا على الاقتصاد المصرى ، سلسلة أوراق السياسات ،رقم (١) معهد التخطيط القومى ، القاهرة مايو ، ٢٠٢٠ ص ٥ – ص ١٠

– سلوى محمد مرسى ، زينب محمد الصادى : التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على القطاع السياحى المصرى ، سلسلة أوراق السياسات ،رقم (١٠) معهد التخطيط القومى مايو ٢٠٢٠ ، القاهرة ، ص٧

– سارة فرحات : بناء وتوظيف وحماية: الاستعانة بالحماية الاجتماعية في الاستثمار في البشر وسط عالم متغير، البنك الدولى ، ٢٠٢٠

– سمر السيد : البنك الدولى : مصر اتخذت تدابير رئيسية لتخفيف آثار فيروس كورونا السلبية على الاقتصاد ، جريدة المال ، العدد الصادر فى ١١ نوفمبر ٢٠٢٠

– سمر نصر: كيف واجهت وزارة الخارجية "كورونا" وتغلبت على التحدى الصعب ، جريدة الاهرام المصرية ،العدد الصادر فى ٢٠٢٠/١٢/٣٠،

- شيرين جابر : عالم مابعد الكورونا رؤية استشرافية ، مقالات صادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية بمكتبة الاسكندرية بعنوان رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا، ٢٠٢٠، ص ١١٣– ١١٨.

– صالح العلاقمى : المجتمع المدنى شريك فى بناء الوطن ، جريدة الأخبار ، بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٠

– لونا أبو سويرح : العرب وكورونا ادارة أزمة أم أزمة ادارة ، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنه ٤٣ ، العدد ٤٩٦ ، يونيو ،٢٠٢٠ ، ص٩

– محرم صالح الحداد ، محمد ابراهيم محمد : أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الاجتماعى بمصر ،سلسلة أوراق السياسات ، رقم (٦) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مايو ٢٠٢٠ ، ص٧

– محمد رزق محمد عبد المجيد : تأثير كورونا على الاقتصاد العالمى ، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، يوليو ٢٠٢٠، ص١٤

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى . ٢٠٢٠ ، القاهرة

– ماجدة شاهين :الاقتصاد المصرى وأزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩ ،المجلس المصرى للشئون الخارجية ، بدون

– محمود محي الدين : أزمة كورونا آثارها ايجابية على اقتصاد مصر على المدى المتوسط ، جريدة اليوم السابع ، بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٠

- منار رمضان : كورونا تلقى بظلالها على اهداف التنمية المستدامة فهل ستعيد ترتيبها ، مركز الإعلام التنموى (استدامة) اكتوبر ٢٠٢٠ ، ص ٢
- محمود عبدالله : خبراء: نجاح الدولة فى مواجهة كورونا وراء اشادة المؤسسات الدولية بالاقتصاد المصرى ، بوابة الاهرام ، تاريخ ١١/٢٢ /٢٠٢٠ا
- ميكال روتكوفسكي : كيف يتسنى للحماية الاجتماعية مساعدة البلدان على مواجهة فيروس كورونا ، مدونة البنك الدولى ابريل ٢٠٢٠ ،بدون
- نعمة فوزى : تأثير جائحة كورونا على الأسرة وتغير نمط الاستهلاك ، بدون
- نافذ أبوحسنه : كورونا والنظام الدولى ، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة ٤٣ ، العدد ٤٩٩ ، سبتمبر ٢٠٢٠، ص٥٩
- نهلة أبو الليز: أثر جائحة كوفيد ١٩على تحويلات العاملين بدول افريقيا جنوب الصحراء ،مجلة السياسة والاقتصاد ، جامعة بنى سويف المجلد الثامن ، العدد السابع يوليو ٢٠٢٠ ، ص ٧٩
- هشام عبد الجليل : ٥ برامج أساسية للرعاية والحماية الاجتماعية بخطة التنمية ، جريدة اليوم السابع ، الصادر فى ١١ اكتوبر ٢٠٢٠ ص٣

المراجع الأجنبية :

-United Nation Research Institute for Social Development (UNRISD) Combating Poverty and Inequality: Structural change, Social Policy and Politics, 2010, p: 135

-World bank, COVID-19 Crisis Through a Migration Lens, Migration and Development, Brief no. 32 , world bank Washington D.C., April 2020, p.8

-Paulson jr M.Henry:7 Principles for a Post- Corona Virus economy, April 10 ,2020,p.10

-Alondra Nelson: Covid-19 and the Social sciences society After Pandemie, April ,23,2020

-United Nation : Social Protection responses to the Covid-19 Crisis in the MENA,Arab Sstates region,(BC-SP), July.2020

-World Tourism Organization,UNWTO:International Tourism Arrivals Could Fall By 20-30% in 2020 ,newsrelease,27 March,2020 ,p.21

-World Health Organization: Consideration for implementing and adjusting public health and social measures in the context of Covid-19, 4November,2020 .p.3

- The Sustainable Development Goals Report- 2019 Arabic

-World Health Organization:Covid-19: Occupational health and safety for health workers,2February 2021

-World Tourism Organization, UNWTO: International Tourism Arrivals Could Fall By 20-30% in 2020 ,news release,27 March,2020 ,p.21

- world bank, COVID-19 Crisis Through a Migration Lens, Migration and - Development, Brief no. 32 , world bank Washington D.C., April 2020), p.8
-UNICEF MEAN: The Impact of Covid-19 on Cheeldren on the Middle East ، .and North Africa,November2020
- Ishac Diwan, Nadim Houry and Others: Egypt after the Coronavirus: Back to Square One,26 August, 2020
-Vinay Sharma: COVID-19 Challenges and Response: How procurement underpins the World Bank's response to the pandemic, World Bank, 15 APRIL, 2020

مواقع الكترونية :

- https://www.arab-reform.net/publication/egypt-after-the-coronavirus-
https://blogs.worldbank.org/voices/covid-19-challenges-and-response-how-procurement-underpins-world-banks-response-pan
-https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus
-https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billionh-to-help-address-coronavirus
https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/recommendations-help-governments-to-deal-with-future-pandemics
http://repository.inp.edu.eg/bitstream/handle/123456789/4876/10.pdf? ue
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/programs-listing.aspx
https://enterprise.press/issues/2020/08/11/poll-sees-cbe-leaving-rates-/hold-inflation-july
https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2019/07/29/build-employ-and-protect-using-social-protection-to-invest-in-people-in-a-changing-world
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-social-protection-can-help-countries-cope-covid-19
https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf
http://www.alecso.org/nsite/images/pdf/corona-final1.pdf
https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/ourwork/sustainable development/overview.html
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/09/na070920-egypt-takes-proactive-approach-to-limit-the-pandemics-fallou
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/08/18/egypt-unemployment-rate